جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسسيوط
المجلة العلمية

ولاية القضاة للأوقاف إبان العصر المملوكي

(١٢٥٠-١٥١٧م) / (٦٤٨-٩٢٣هـ)

*The jurisdiction of judges over endowments
during the Mamluk era (648-923 / AH)
(1250-1517 AD)*

إعداد

د. محمد السعيد محمد بركات

قسم التاريخ والحضارة الإسلامية، كلية اللغة العربية بالمنصورة، جامعة
الأزهر، الدقهلية، مصر.

(العدد الرابع والأربعون)

(الإصدار الثاني-مايو)

(الجزء الثاني) (٥١٤٤٦ / ٢٠٢٥م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536-9083
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٥/٦٢٧١م

ولاية القضاة للأوقاف إبان العصر المملوكي

(٦٤٨-٩٢٣هـ) / (١٢٥٠-١٥١٧م)

د. محمد السعيد محمد بركات

قسم التاريخ والحضارة الإسلامية، كلية اللغة العربية بالمنصورة، جامعة الأزهر،
الدقهلية، مصر.

البريد الإلكتروني : mohammedbarakat.32@azhar.edu.eg

المخلص

كانت للأوقاف في العصر المملوكي سمات خاصة مختلفة عن العصر السابق، وتنوع وتميز عن اللاحق، فقد تبارى رجال السلطة الحاكمة، في رعايتها والاهتمام بها، وزيادة تثميرها بإسنادها لمن هم جديرون بالحفاظ عليها، من الأمراء والقضاة والفقهاء، والكتّاب، وغيرهم؛ لكن كان للقضاة دون غيرهم شأن آخر، فكانت ولايتهم للأوقاف سبب مباشر في نموها وازدهارها من كثرة اهتمامهم برعايتها، ومضاعفة غلتها، وتجديد عمارتها، وذلك من خلال محاسبة القائمين عليها، والدفاع عنها أمام الطامعين فيها، لهذا كان اختيار هذا البحث تحت عنوان: ولاية القضاة للأوقاف إبان العصر المملوكي (٦٤٨-٩٢٣هـ) / (١٢٥٠-١٥١٧م)، وتم تقسيمه إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة بها أهم النتائج، وثبت للمصادر والمراجع، فالتمهيد : وعنوانه: ماهية الوقف وولاية القضاة له قبيل فترة الدراسة، ويشتمل على : أولاً : الوقف ماهيته وأهميته، وثانياً: ولاية القضاة للأوقاف قبيل فترة الدراسة، ثم المبحث الأول تحت عنوان: القائمون على أمر الأوقاف من القضاة في العصر المملوكي، ويشتمل على ثلاثة محاور: أولاً: من أسندت إليهم رعاية الأوقاف من القضاة، ثانياً: من قاموا بحفظ الأوقاف وحسن عمارتها، ثالثاً: من رفضوا استبدالها أو الاستيلاء عليها، ثم المبحث الثاني وعنوانه: مواقف القضاة الإيجابية والسلبية تجاه الأوقاف، وينقسم إلى محورين أولاً: مواقفهم تجاه الأوقاف من الإنابة

والتفويض والعزل، ثانيًا: القضاة وإهدار الأوقاف والتفريط فيها، وبرزت بعض النتائج منها: كانت هناك أوقاف ذات مكانة هامة ستذهب مستحققاتها سدى لولا أن قيض الله لها قضاة صالحين استطاعوا حمايتها من وجوه الطامعين، هناك قضاة على غير العادة لم يتقاضوا رواتبهم عامة أو لمدة معينة تورعًا وتنازلًا منهم لوقف المسلمين، رغم سلطة سلاطين المماليك القوية، وقدرتهم على إقرار أمور الوقف دون القضاة القائمين عليه، إلا أنهم في غالب الأحيان لا يفعلون ذلك دون رضاهم، حتى لو كان الإيجاب هو الخيار الأخير.

الكلمات المفتاحية: القضاة، الأوقاف، الشام، مصر، ابن خلكان، السبكي.

The jurisdiction of judges over endowments during the Mamluk era (648-923) AH / (1250-1517) AD

Muhammad Al-Saeid Muhammad Barakat.

Department of History and Islamic Civilization 'Faculty of Arabic. Language in Mansoura, Al-Azhar University, Dakahlia, Egypt.

Email: mohammedbarakat.32@azhar.edu.eg

Abstract:

Endowments in the Mamluk era had special characteristics that were different from the previous era, and were diverse and distinct from the later one. The men of the ruling authority competed in caring for them and paying attention to them, and increasing their productivity by assigning them to those who were worthy of preserving them, from princes, judges, jurists, writers, and others. However, the judges, unlike others, had another matter, as their guardianship of endowments was a direct cause of their growth and prosperity due to their great interest in caring for them and doubling their yield, and the renewal of its construction, through holding accountable those in charge of it, and defending it in front of those who covet it, this research was chosen under the title: The authority of judges over endowments during the Mamluk era (648-923) AH / (1250-1517) AD, and it was divided into an introduction, a preface, two chapters, and a conclusion with the most important results, and a list of sources and references. The preface: and its title is the nature of the endowment and the authority of judges over it before the study period, and it includes: First: The nature of the endowment The endowment and the judges' authority over it before the study period, and it includes: First: The endowment, its nature and importance, and second: The judges' authority over endowments before the study period, then the first section under the title: Those in charge of endowments from among the judges in the Mamluk era, and it includes three axes: First: Those judges who were entrusted with the care of endowments, second: Those who preserved the endowments and improved their construction, third: Those who refused to replace them or seize them, then the second section entitled: The judges' positive and negative positions towards endowments, and it is divided into two axes First: Their positions towards endowments, from delegation, authorization and dismissal. Second: Judges and the waste and neglect of endowments. Some results emerged from them: There were endowments of important status whose dues would have been lost had God not provided them with righteous judges who were able to protect them from the greedy. There were judges, unusually, who did not receive their salaries in general or for a specific period, out of piety and concessions to the endowments of Muslims, despite the strong authority of the Mamluk sultans They have the ability to decide on matters of endowment without the judges in charge of it, but in most cases they do not do so without their consent, even if coercion is the last resort.

Keywords: *Judges , Endowments , Levant , Egypt , Ibn Khallikan , Al-Subki.*

المقدمة

الحمد لله الذي يسر لعباده سبل الخيرات، فجعلوا من مالهم أوقافاً للأعمال الصالحات، ويسر لها حماة صالحين يصلونها لأصحاب الحاجات، وحافظوا عليها لتظل أبد الدهر باقيات، فجعلها زخراً لهم في الحياة، وطيبات بعد رحيلهم خالداً، وصلاة وسلاماً على حبيبه المصطفى ﷺ له على كل أمم الأرض منن وكرامات، نور قلوبنا في الحياة وشفيعنا عند الممات، وعلى آله وصحبه وسلم.

وبعد؛

فالوقف على مر العصور، لم يكن في حاجة للزيادة فيه، أكثر من حاجته للحفاظ على ما كان قائماً منه، فالحفاظ على القديم كان من الأهمية بمكان من إنشاء وقف جديد، فليس للجديد قيمة مضافة، إذا تبدد القديم؛ لأن الحلقة المفرغة لن تصل بأي مؤسسة إلى طريق الجادة والصواب، فالأوقاف الباقية في كل أرجاء العالم الإسلامي لولا أن قدر الله لها رجالاً أكفاء، ما وصلت إلينا؛ لأن الأوقاف علي الفترات المتعاقبة تعرضت للسلب أكثر مما تعرضت للإضافة، وتعرضت للتلف، أكثر مما تعرضت للصيانة، فكان القائمون عليها في الغالب إما يهملونها من أنفسهم، أو يتركونها طعمة لسلطان جائر، أو يسطون عليها طمعاً في زيادة ثروتهم، لكن لا يمكن إغفال أن هناك من حافظ على أموال الأوقاف، وسعى جاهداً في إيصاله لمستحقه، وسعى في عمارتها، والدفاع عنها ضد أي سالب أو ناهب، وهؤلاء يسطر التاريخ أسماءهم بأحرف من نور، وخاصة القضاة منهم الذين هم محور هذا البحث فرغم عدم خلوهم من مهمل أو فاسد، إلا أن جلهم كانوا جديرين بالثقة، فتنازلوا عن مناصبهم أحياناً، أو تم عزلهم في أحيان أخرى في سبيل مواقفهم الثابتة تجاه عدم التفريط فيما تحت ولايتهم من الوقف، فكم كان للقضاة فضل يصعب إغفاله في الحفاظ على مال الأوقاف، وفي هذا البحث نماذج تؤكد ذلك، والذي تم تقسيمه إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين وثبت للمصادر والمراجع كالتالي: التمهيد : وعنوانه ماهية الوقف وولاية

القضاة له قبيل فترة الدراسة، ويشتمل على: أولاً: الوقف ماهيته وأهميته، وثانياً: ولاية القضاة للأوقاف قبيل فترة الدراسة، ثم المبحث الأول تحت عنوان: القائمون على أمر الأوقاف من القضاة في العصر المملوكي، ويشتمل على ثلاثة محاور: أولاً: من أسندت إليهم رعاية الأوقاف من القضاة، ثانياً: من قاموا بحفظ الأوقاف وحسن عمارتها، ثالثاً: من رفضوا استبدالها أو الاستيلاء عليها، ثم المبحث الثاني وعنوانه: مواقف القضاة الإيجابية والسلبية تجاه الأوقاف وينقسم إلى محورين: أولاً: مواقفهم تجاه الأوقاف من الإنابة والتفويض والعزل، ثانياً: القضاة وإهدار الأوقاف والتفريط فيها، ثم الخاتمة وفيها بعض نتائج البحث.

الأسباب التي أدت إلي اختيار الموضوع:

- ١- عدم وجود دراسات سابقة عن ولاية القضاة للأوقاف في العصر المملوكي على حد علم الباحث.
- ٢- معرفة أهم القضاة الذين قاموا على أمر الأوقاف في العصر المملوكي وما علاقة مذاهبهم بذلك.
- ٣- إظهار قضايا الأوقاف التي تم من خلالها إثبات أن نجاح الأوقاف ليس في مجرد وجودها بل بالحفاظ على استمراريتها، وذلك من خلال العناية بعمارتها وزيادة ثمرتها.
- ٤- إثبات أن القضاة كانوا أجدر من غيرهم في الحفاظ على ممتلكات الأوقاف، رغم ما أخذ على بعضهم من سلبيات.
- ٥- إبراز دورهم في الدفاع عن ممتلكات الأوقاف من الطامعين فيها من السلطة الحاكمة حتى وإن كانوا السلاطين أنفسهم.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يكون المنهج المتبع هو الاستقرائي، التحليلي، من حيث استقراء سيرة القضاة الذين أسندت إليهم ولاية الأوقاف، وإبراز أهم من قاموا برعايته

الأوقاف منهم ،ثم عرض أهم قضايا الوقف التي تم من خلالها إبراز دورهم في المحافظة عليها،من زيادة تثميرها، وإعادة تعميمها، والدفاع عنها أمام كل من حاول اغتنامها ،حتى ولو كان المقابل التنازل عن مناصبهم، فللقضاة لهم فضل في ذلك لم يضاهم فيه أحد .

إشكالية البحث:

نظرًا لأن ولاية الأوقاف كانت تسند إلى كبار القادة والأمراء وكاتبى السر والعلماء عامة والفقهاء على وجه الخصوص، ونظرًا لقلّة الاعتماد على القضاة في ذلك ،لما عرف عنهم من عدم التساهل في أمر الأوقاف، وصعوبة التفريط فيها، كانت فترة الدراسة على طولها تكاد تكون كافية لمثل هذا البحث لقلّة المعلومات الواردة في هذا الصدد، وتبعًا لذلك ندرت المراجع في هذا الباب.

محتويات البحث:

التمهيد:	ماهية الوقف وولاية القضاة له قبيل فترة الدراسة:
	أولاً: الوقف ماهيته وأهميته.
	ثانيًا : ولاية القضاة للأوقاف مع القضاء قبيل فترة الدراسة.
المبحث الأول :	القائمون على أمر الأوقاف من القضاة في العصر المملوكي:
	أولاً: من أسندت إليهم رعاية الأوقاف من القضاة.
	ثانيًا: من قاموا بحفظ الأوقاف وحسن عمارتها.
	ثالثًا: من رفضوا استبدالها أو الاستيلاء عليها.
المبحث الثاني :	مواقف القضاة الإيجابية والسلبية تجاه الأوقاف :
	أولاً: مواقفهم تجاه الأوقاف من الإنابة والتفويض والعزل.
	ثانيًا: القضاة وإهدار الأوقاف والتفريط فيها.

التمهيد

ماهية الوقف وولاية القضاة له قبيل فترة الدراسة.

أولاً: الوقف ماهيته وأهميته:

الوقف: مصدر قولك وقفت الدابة، ومنه وقفت الكلمة وقفاً، وهذا مجاوز، فإذا كان لازماً تقول: وقفت وقوفاً، وإذا وقفت الرجل على كلمة، قلت: وقفته توقيفاً، ووقف الأرض على المساكين أي حبسها^(١) وفي الصحاح: ووقفتُ الدار للمساكين وقفاً، قال الطرماح: جامعاً في غوايتي ثم أو قفت رضى بالتقى وذو البرِّ راضي^(٢) كان أول وقف في الإسلام في السنة الثالثة للهجرة، وهي سبع حوائط، كانت تعود لمخريق اليهودي، الذي قتل في غزوة أحد، وكان أوصى بها للنبي ﷺ يضعها أينما شاء، فجعلها النبي ﷺ وقفاً، وبعد ذلك نمت الأوقاف وتنوعت بحسب ما عرفته المجتمعات الإسلامية من تنوع واتساع، فظهر اتجاهين للوقف: العام والخاص فالعام هو موجه لعموم المسلمين ويتعلق بفئة المرضى والأيتام؛ ويعرف بالوقف الخيري، والخاص وهو موجه لقرباة الواقف وذريته، ويعرف بالوقف الأهلي^(٣).

ولقد شرعت الأوقاف في الإسلام بمعناها الدقيق؛ حتى يكون ريعها صدقة جارية، ومن هنا اقترنت كلمة الصدقة بالأوقاف أو الأحباس في كافة وثائق الوقف في

(١) ابن منظور: محمد بن مكرم بن علي جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي ت:

١٤١٤هـ / ١٩٩٣م، ج٩، ص٣٥٩.

(٢) الجوهري: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ت:

٣٩٣هـ / ١٠٠٢م: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤،

١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، ج٤، ص١٤٤٠.

(٣) سهاد نصيف جاسم: الوقف الإسلامي في العصر المملوكي، مجلة جامعة تكريت للعلوم

الإنسانية، العدد ١، المجلد ٢٥، ١٤٤٠هـ / ٢٠١٨م، ص٥١٦.

العصر المملوكي، وغالبًا ماتتكرر كلمة الواقف في هذه الوثائق، وكان من الطبيعي أن تخصص هذه الصدقة للفقراء والمساكين^(١).

عندما قامت الدولة المملوكية كان نظام الوقف متغلغلًا في المجتمعات الإسلامية، لكن كان عصرها هو العصر الذهبي للأوقاف، فكل من لديه مالًا ثابتًا أو منقولًا أو عقارًا أو لديه أرضًا، كان يسعى لوقفه تقربًا لله تعالى أو حماية للوقف من الاعتداء^(٢) ومن هنا كانت الأوقاف هي المصدر الرئيس لتمويل الحركة العلمية، وكان يساهم فيها الأمراء والشعب على حد سواء، وقد توسعت في عصر المماليك حتى شملت قسمًا كبيرًا من الأراضي والعقارات داخل دمشق وخارجها، وقد حرص السلاطين المماليك وغيرهم، ممن أنشأ المدارس على استمرارها في أداء رسالتها في نشر العلم وتعليم الأمة، واهتموا بنظام الأوقاف، فمن خلاله يتم تأمين الموارد المالية اللازمة، تجبي للنفقة على تلك المدارس وغيرها من دور العلم، ومن هذه الأوقاف كانت تجبي الأموال الكثيرة ويتم الصرف منها على المدارس، وكل من فيها سواء كانوا مدرسين أو موظفين أو طلاب، كذلك ساعد نظام الأوقاف في مساعدة الفقراء ففتح أبواب العلم لهم؛ إذ تكفلت تلك الأوقاف بكل احتياجاتهم، من تأمين الطعام والشراب والسكن والعلاج لهم، وقد اتسعت أوقاف هذه المدارس وزادت خيراتها، وقل لو مرت

(١) آمنة بنت حسين محمد علي: الأوقاف وأثرها في الحياة الثقافية بالمدينة المنورة في العصر المملوكي، مجلة الخليج للتاريخ والآثار، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد ٥٥، ١٤٣٠هـ / ٢٠١٠ م، ص ٢٦٠.

(٢) سارة يوسف أحمد فاضل: الأوقاف ودورها في تنمية الوعي الثقافي عصر سلاطين المماليك (٦٤٨-٩٢٣هـ / ١٢٥٠-١٥١٧م)، مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد، إبريل ١٤٤٥هـ / ٢٠٢٤ م، ص ١٢٥.

سنة من السنين ولم يصف لها وقف ، حتى صارت كل أنواع البر لها^(١) وذلك أن أمراء الترك في دولتهم كان يخافون علي أولادهم ممن سيخلفهم في ملكهم، لما له عليهم من الرق أو الولاة، ولما يخشى من معاطب الملك ونكباته؛ فاستكثروا من بناء المدارس، والزوايا، والربط ووقفوا عليها الأوقاف المغلة يجعلون فيها شركا لولدهم ينظر عليها، أو يصيب منها، مع ما فيهم غالبًا من الجنوح إلى الخير، والتماس الأجور في المقاصد والأفعال؛ فكثر الأوقاف لذلك وعظمت الغلات والفوائد^(٢).

وتنوعت الأوقاف في العصر المملوكي على ثلاثة أنواع: نوع يتأسسه دوا دار السلطان ويعرف بالأحباس، ويشتمل على أراض من أعمال مصر للمساجد والزوايا وكافة أنواع البر، ونوع يتأسسه قاضي قضاة الشافعية، ويعرف بالحكمية، ويشتمل على الأوقاف المحبوسة للحرمين الشريفين، والصدقات وفك الأسرى، وأنواع القرب، ونوع يعرف بالأهلية يتولاها أحد أفراد أسرة الواقف، أو أحد ولاية السلطان، أو القاضي، ويشتمل على أراض موقوفة للمدارس والخوانق والتراب^(٣).

(١) يوسف بن حسن بن عبد الهادي المبرد: محض الصواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، تحقيق عبد العزيز بن محمد بن عبد المحسن ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية ، ط١، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م ، ج١، ص٣٠.

(٢) ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد بن محمد ولي الدين الحضرمي الإشبيلي ت: ٨٠٨هـ/١٤٠٥ م : ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م، ج١، ص٥٤٩.

(٣) أعمار محمد النهار: الأوقاف الإسلامية وأثرها على النهضة العلمية في عصر المماليك، بحث مقدم إلى مؤتمر: أثر الوقف الإسلامي في النهضة العلمية، جامعة الشارقة / ٩ - ١٠ مايو ١٤٣٢هـ / ٢٠١٠م، ص٢٠.

ثانياً : ولاية القضاة للأوقاف مع القضاء قبيل فترة الدراسة:

كانت لوظيفة القاضي قواعد والتزامات وضعت منذ عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب، حيث كانت مهمة القاضي تتمثل في الفصل في الخصومات والنظر في الأحكام، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، لكنها امتدت بعد ذلك في العصور اللاحقة، للنظر في الأوقاف، ورعاية الأيتام^(١) وفي العصر العباسي كان يتم تعيين قاضي القضاة في بغداد، وهو يعين قضاة في كل المذاهب في شتى الأقاليم، والفاطميون اعتادوا تعيين قاض من الشافعية، بالإضافة لقضاتهم من الفاطميين، وبنى النوريون والصلاحيون مدارس على المذاهب الأربعة^(٢) لكن كان للقضاة في عصر الدولة الأيوبية فضل في رعاية الأوقاف، وأصبح للوقف غاية جديدة، إذ عمل الأيوبيون على استخدام نظام الوقف، وما يتحصل منه لتدعيم حكمهم السياسي، وأيضاً من أجل الجهاد ضد الصليبيين، وكانت معظم واردات الوقف تنفق على المدارس، وعلى فك الأسرى، وعلى بيوت الصوفية، فكان لصالح الدين وأولاده أوقاف كثيرة^(٣)، وكان من قبله العهد الزنكي الذي صار الأيوبيين على دربه فقد تنوعت الأوقاف وشملت مختلف جوانب الحياة خاصة في زمن العادل نور الدين ت ٥٦٩هـ/ ١١٧٣م ، فقد أمر بإنشاء المدارس والخانقاوات والربط والخانات وأكثر منها في كل بلد وعلى مشارف الطرقات، وأوقف عليها الوقوف الكثيرة وأسند ولايتها

(١) عبيد إبراهيم علي حطب: الإجراءات التنفيذية للبروك في عصر سلاطين المماليك بمصر

(٦٤٨-٩٢٣هـ/ ١٢٥٠-١٥١٧م) ،مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، العدد ٤٨، المجلد ٢

١٤٣٩هـ/ ٢٠١٧م، ص٣٥٦.

(٢) على أحمد : القضاء في عصر المماليك، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، عدد ٨٧-

٨٨، مجلد ١٤١٩هـ/ ٢٥٠١٩٩٨م، ص٢٦٤.

(٣) عمار محمد النهار: الأوقاف الإسلامية وأثرها على النهضة العلمية في عصر المماليك، ص١.

لمن يستحق^(١) فكان منهم القاضي كمال الدين الشهرزوري محمد بن عبد الله بن علي قاضي القضاة الموصلية، بنى بالموصل مدرسة، ورباطاً بمدينة النبي صلى الله عليه وسلم، وولاه نور الدين قضاء دمشق ونظر الأوقاف ونظر أموال السلطان وغير ذلك، مما يدل على تمام ثقته فيه^(٢)، وما تميز به أيضاً أنه وقف شيئاً من أملاكه على أصحاب الحديث^(٣) وما ورد عنه: عندما دخل نور الدين في أحد الأيام فرأى مالا كثيراً فقالوا: بعث هذا القاضي كمال الدين، من فائض مال الأوقاف، فقال: ردوه!! وقولوا له: إنما رقبتى رقيقة لا أقدر على حمله غداً!! أما أنت فرقبتك غليظة تقدر على حمله، وكانت وفاة القاضي كمال الدين سنة ٥٧٢هـ/١١٧٦م^(٤)

وأما العصر الأيوبي فقد تميز بتعيين قضاة على مستوى عال من الكفاءة، فجاناب علمهم وورعهم، كان للأوقاف نصيب من حفظهم ورعايتهم ومن ولي الأوقاف مع القضاء واهتم بالعمارة: القاضي ابن شداد، فقد حج سنة ٥٨٣هـ/١١٨٧م، وزار الشام فاستحضره السلطان صلاح الدين ت ٥٨٩هـ/١١٩٣م،

(١) فايز إبراهيم الزامل: الأوقاف في فلسطين في عهد المماليك (٦٤٨-٩٢٢هـ/١٢٥٠-

١٥١٧م) رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، ص ٢١.

(٢) السبكي: تاج الدين بن علي بن عبد الكافي ت ٧٧١هـ/١٣٦٩م: طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع

ط ٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ج ٦، ص ١١٨.

(٣) محمد أحمد هريود العيساوي: أبرز من تولى الحكم ومنصب قاضي القضاة في عهد الدولة

الأيوبية - الديار المصرية وبلاد الشام أنموذجاً للفترة (٥٦٦-٦٤٨هـ/١١٧٠-١٢٥٠)، مجلة

جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد ٦، المجلد ٢٣، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٦م، ص ١٨٥.

(٤) النعيمي: عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي ت ٩٢٧هـ/١٥٢٠م: الدارس في تاريخ

المدارس، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م،

ج ١، ص ٤٦٩.

وأكرمته، وولاه قضاء العسكر، ثم خدم بعده ولده الملك الظاهر غازي ت٦١٣هـ/١٢١٦م، فولاه قضاء مملكته، ونظر الأوقاف سنة نيف وتسعين، وأقطعه الملك الظاهر إقطاعاً؛ فعمر منه مدرسة سنة ٦٠١هـ/١٢٠٤م، ودار حديث، وتربة، وكانت وفاته سنة ٦٣٢هـ/١٢٣٤م^(١).

ومنهم فخر القضاة بن الحباب: أحمد بن محمد بن عبد العزيز بن أحمد، تولى نظر الأوقاف، وكان صحيح السماع، توفي سنة ٦٤٨هـ/١٢٥٠م^(٢) فرعاية القضاة للأوقاف تعد حجر أساس، قام على إثره بناء متكامل الأركان لحفظ القضاة لأموال الأوقاف في العصر المملوكي، وكان أحد أسباب نموها وازدهارها في هذا العصر، وهذا ما سيتضح من خلال النماذج الواردة بالبحث.

(١) الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى ٧٤٨ هـ / ١٣٧٤ م، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٩، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م ج ٢٢، ص ٣٨٥،

(٢) الصفدي: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي ت ٧٦٤ هـ / ١٣٦٢ م: الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م، ج ٨، ص ٣٧.

المبحث الأول

القائمون على أمر الأوقاف من القضاة في العصر المملوكي:

سعى سلاطين المماليك في بداية تأسيس دولتهم، إلى العمل على إرضاء القضاة بشتى الطرق نتيجة المعارضة التي تلقوها منهم كالقاضي العز بن عبد السلام المتوفى ٦٦٠هـ/ ١٢٦١م، حيث اعتبر أن المماليك رقيق يجب بيعهم، ووضع ثمنهم في بيت المال، لكن حينما تم إحياء الخلافة العباسية في مصر عدل عن رأيه وبايع الظاهر بيبرس بالسلطنة^(١) ولكن رغم ذلك لم تعرف دولة المماليك توقيتاً ولا تأبيداً لوظيفة القاضي، فكان السلطان يولي من يشاء، ويعزل من يشاء، وقتما شاء^(٢) ومما يدل على ذلك أنه في بداية حكمهم لمصر والشام والحجاز، عملوا على استحداث أمر جديد لم يسبقهم إليه أحد، فقد جعلوا في كل إقليم قاضي قضاة لكل مذهب علي حده، ينظر في القضايا المتعلقة بأتباع مذهبه، ويختار من بين هؤلاء الأتباع نواباً ليحكموا بينهم، سواء في المركز الذي يقيم فيه قاضي قضاتهم أو في النواحي التابعة له^(٣)

أولاً: من أسندت إليهم رعاية الأوقاف من القضاة:

كانت وثيقة الوقف في عصر صدر الإسلام تتسم بالوضوح والمرونة والإيجاز كما في وثيقة الفاروق عمر رضي الله عنه: فقد نص فيها علي أنه: لا يباع ولا يوهب

(١) سحر عبد الله محمد: مؤسسة القضاء في دولة المماليك (دراسة تاريخية)، مجلة آداب

المستنصرية، الجامعة المستنصرية، العدد ٨٢، ١٤٤٠هـ / ٢٠١٨م، ص٣.

(٢) نجلاء مصطفى شريحة: وكيل بيت المال النائب القضائي لسلطنة المماليك (٦٤٨-

٩٢٢هـ/ ١٢٥٠-١٥١٧م)، حولية كلية الآداب، جامعة بني سويف، مجلد ٣، ٢٠١٤م، ص٢٧٨.

(٣) محمد الرحيل غرابية: تعدد منصب قاضي القضاة في العصر المملوكي وآثاره (٦٦٣-

٩٢٢هـ/ ١٢٦٥-١٥١٧م)، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، العدد

١٤١٦، ١٣هـ / ١٩٩٥م، ص٢٥٧.

ولا يورث، ويتصدق بها في الفقراء وفي القريبى وفي سبيل الله وفي الرقاب والضيف وابن السبيل، ولا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف" لكن مع تشعب أمور الحياة، ودخول كثير من الثقافات الأخرى للمجتمع الإسلامي، امتلأت وثائق الوقف بتعقيدات كثيرة، وأصبحت هناك شروط متعددة ومختلفة^(١) وكان للقضاة حق الإشراف العام على العقارات وعلى كيفية ترميمها، حيث كان الناظر لا يستطيع إجراء أى خطوة في الترميم إلا بإذن مسبق من القاضي أو من ينوب عنه على الأوقاف، ولا بد من معرفة مدى احتياجها للعمارة، والمبالغ التي تحتاجها للإفناق عليها^(٢)، فالقضاة عندما أسندت إليهم ولاية الأوقاف، أظهروا صدقاً ومروعة أفادت الأوقاف أكثر من غيرها، ويمكن ذكر نماذج منهم كالتالي: القاضي ابن خلكان، فكان ممن ولي الأوقاف مع القضاء، واهتم بحاسبة أربابها، ففي ذي الحجة من سنة ٦٥٩هـ/ ١٢٦٠م، عزل عن قضاء الشام نجم الدين ابن سني الدولة ت ٦٨٠هـ/ ١٢٨١م، وولي بدلاً منه شمس الدين ابن خلكان الذي كان نائب الحكم بالقاهرة، وفوض إلى ابن خلكان نظر الأوقاف وتدريس مدارس كانت بيد المعزول^(٣)، ويقول ابن كثير في ذلك^(٤) "وتم عزل

(١) عبد الله صالح حامد أحمد: شرط الواقف وقضايا الاستبدال، الأمانة العامة للأوقاف، إدارة

الدراسات والعلاقات الخارجية، الكويت، السنة الثالثة، العدد ٥، ٢٤٤م/ ٢٠٠٣م، ص ١٨٤.

(٢) عاطف عبد الدايم عبد الحي: الأوقاف الإسلامية في العصر المملوكي ودورها في التنمية

المستدامة، مجلة كلية الآداب، جامعة الفيوم، العدد ٤، ٣١هـ/ ٢٠١١م، ص ١١٤.

(٣) الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٧٤هـ/ ١٣٤٧م: تاريخ الإسلام

ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١،

١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ج ٤٨، ص ٧٥.

(٤) ابن كثير: أبو الفداء اسماعيل بن كثير الدمشقي ت ٧٧٤هـ/ ١٣٧٢م: البداية والنهاية،

تحقيق على شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م، ج ١٣،

ص ٢٧٧.

قاضي دمشق نجم الدين أحمد بن شمس الدين بن هبة الله بن سنى الدولة، وتعيين شمس الدين أحمد بن خلكان بدلاً منه، وأضيف إليه مع القضاء نظر الأوقاف، والجامع والمارستان، وتدرّس سبع مدارس"

ولما ولي أمر القضاء وفوض إليه أمر الأوقاف جميعها طلب الحسابات من أربابها، ومن ابن حواري الحنفي ت ٦٧٣هـ/ ١٢٧٤م عن وقف المدرسة العادلة الصغيرة، فعمل له الحساب وكتب ريقة فيها:

ولم أعمل لمخلوق حساباً وها أنا قد عملت لك الحسابا فقال له ابن خلكان : خذ أوراقك ولا تعمل لنا حساباً ولا نعمل لك^(١).

وجاء الأمر بولاية ثلاثة قضاة مع القاضي ابن خلكان، وكانت ولاية الأوقاف فيه شرط لولاية القضاة، مثل ما جاء من ثلاثة عهود لثلاثة من القضاة، من السلطان الملك الظاهر بيبرس الصالحي ت ٦٧٦هـ/ ١٢٧٧م، في سادس جمادي الأولى من سنة ٦٦٤هـ/ ١٢٦٥م، وهم: شمس الدين بن عطاء الحنفي ت ٦٧٣هـ/ ١٢٧٤م، وزين الدين عبد السلام الزواوي المالكي ت ٦٨١هـ/ ١٢٨٢م، وشمس الدين عبد الرحمن بن الشيخ الحنبلي ت ٦٨٢هـ/ ١٢٨٣م، وجعل كل واحد منهم قاضي القضاة، كما هو المنصب لابن خلكان الشافعي، فهو رابعهم، فلما وصلت العهود الثلاثة لم يقبل المالكي ولم يقبل الحنبلي واعتذرا بالعجز، وقيل الحنفي، فإنه كان نائب القاضي الشافعي، فاستمر على الحكم، لكن ورد من مصر كتاب بالزامهما ذلك، وإن لم يفعلا يأخذ ما بيدهما من الأوقاف، فأجابا، لكن عاد المالكي فأشهد على عزل نفسه عن القضاء وعن الأوقاف، فتم التجاوز عنه، واستمر الحنبلي، ثم ورد الأمر مرة أخرى بالزامه، فقبل، واستمر الجميع، لكن امتنع المالكي والحنفي من أن

(١) ابن شاكر: محمد بن شاكر الكتبي ت ٧٦٤هـ/ ١٣٦٣م: فوات الوفيات، دار صادر، بيروت،

ياخذا جامكية على القضاء، وذلك لأنهما قالوا: نحن في كفاية فأعفيا منها، وهذا من العجيب أن يجتمع ثلاثة على ولاية قضاء القضاة في زمن واحد، وكل واحد منهم يلقب بشمس الدين، واتفق أيضًا أن الشافعي منهم استتاب عنه من لقبه شمس الدين، فقال بعض الظرفاء:

أهل دمشق استرابوا من كثرة الحكم
إذ هم جميعًا شمسٌ وحالهم في ظلام
وقيل أيضًا:

أظلم الشام وقد ولي للحكم شمسٌ
ليس فيهم من بيت الحكم علماء أو يسوس

وتوفي ابن خلكان سنة ٦٨١هـ/١٢٨٢م (١).

وممن ولي أوقاف الحنابلة القاضي نجم الدين أبو العباس أحمد بن أبي محمد المقدسي فقد ولي القضاء ولم يبلغ الثلاثين من عمره، فقام به خير قيام، مع الخطابة والإمامة والتدريس وغير ذلك من الوظائف الأخرى وتوفي سنة ٦٨٩هـ/١٢٩٠م (٢) ومن ولي الأوقاف أيضًا: القاضي تاج الدين ابن القاضي عزالدين العقيلي البخاري

(١) بدر الدين العيني: أبو محمد محمود بن أحمد حسين العينتابي الحنفي ت ٨٥٥هـ/١٤٥١م: عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، تحقيق محمد أمين، دار الكتب والوثائق المصرية، القاهرة، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، ج١، ص٤١٩.

(٢) ابن الجزري: تاريخ حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ج١، ص١٦.

الحنفي، ولي قضاء الحنفية بحلب، ونظر الأوقاف، والمدرسة العسرونية، وكانت وفاته سنة ٦٩٣هـ/١٢٩٤م^(١)

وممن ولي أمر الأوقاف بحلب : القاضي عز الدين الإنشائي، ولي الحكم من جهة ابن بنت الأعز ت ٦٦٥هـ/١٢٦٦م، ثم بعد ذلك ولي من جهة ابن دقيق العيد ت ٧٠٣هـ/١٣٠٣م، وعمل عليه، وحدث منه جدال، فجره ذلك إلى أن انتقل إلى حلب ناظرًا للأوقاف، ومدرسًا بها، وظن الشيعة بحلب أنه شيعي لكونه من إسنا، فما كان منه إلا أن صنف كتابًا في فضائل أبي بكر رضي الله عنه، وتوفي رحمه الله تعالى سنة ٧٠٠هـ/١٣٠٠م^(٢)

ومنهم القاضي شرف الدين النهاوندي محمد بن عثمان قاضي صفد، ولي نظر الأوقاف بدمشق، وكان عقله المعيشي جيدًا، فكان يقابل نواب السلطنة بترحاب بالغ، ويتحد بهم وكان كريمًا حسن العشرة، توفي ٧٠٤هـ/١٣٠٤م بالقاهرة^(٣)

ومنهم علي بن عيسى بن سليمان بن رمضان بن أبي الكرم، القاضي الجليل المعمر، كانت له ولاية الأوقاف بمصرفي عهد الظاهر بيبرس، توفي في ذي القعدة سنة ٧١٠هـ/١٣١٠م^(٤)

(١) ابن تغري بردي: يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي ت: ٨٧٤هـ/١٤٦٩م: المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج٧، ص٣٢٣.

(٢) الصفدي: صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي ت ٧٦٤هـ/١٣٦٢م: أعيان العصر وأعيان النصر، تحقيق: علي أبو زيد، نبيل أبو عثمة، محمد موعد، محمود سالم محمد، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م، ج١، ص٥٣٠.

(٣) الصفدي: الوافي بالوفيات، ج٤، ص٦٧.

(٤) الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ت ٧٤٨هـ/١٣٤٧م: معجم الشيوخ الكبير للذهبي، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، ج٢، ص٣٨.

وولى الأمير قراسنقر ت ٧٢٨هـ/١٣٢٧م، أمر الأوقاف للقاضي بدر الدين أبو عبد الله الأمدي الحنبلي ابن الحداد، حيث سار معه إلى حلب، ونظر في ديوانه وفي الأوقاف والخطابة، وتوفي سنة ٧٢٤هـ/١٣٢٣م^(١)

ومنهم القاضي شهاب الدين بن قاضي القضاة شمس الدين الجهني الحموي، الشهير بابن البارزي، ورد إلى دمشق سنة ٧٤١هـ/١٣٤٠م في أيام الأمير علاء الدين أظنبا الحاجب ت ٧٤٤هـ/١٣٤٣م، من حماة، فأكرمه ورتبه في نظر الأوقاف، وكان مشكور السيرة، كثير التواضع محباً للخير والبر، وله أفضال كثيرة، وكانت وفاته ٧٦٩هـ/١٣٦٧م^(٢)

وهناك من ولي الأوقاف : القاضي شمس الدين محمد بن الوحيد الدمشقي، الذي ولي نظر الأوقاف بمصر، وتوفي سنة ٧٨٩هـ/١٣٨٧م^(٣)

ومن ولي الأوقاف وزاد في أجور العاملين بها: القاضي تاج الدين أحمد بن القاضي فتح الدين محمد بن إبراهيم، وكان ممن يباشر الأسرى، وأجاد في ذلك، ووقام بتحصيل مال الأوقاف وثمارها الطيبة بدقة وأمانة ، وكان محبوباً من الناس مشكوراً بينهم دون غيره، توفي في ذي القعدة سنة ٨٠٠هـ/١٣٩٧م مطعوناً، وقد بلغ الخمسين^(٤)

(١) الصفدي: الوافي بالوفيات، ج٤، ص٦٦.

(٢) ابن تغري بردي: المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، ج١، ص٢٠٧.

(٣) أحمد بن علي بن عبد القادر أبو العباس الحسيني العبيدي ت ٨٤٥هـ/١٤٤١م: السلوك لمعرفة دول الملوك ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م، ج٥، ص٢٠٤.

(٤) ابن حجي: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حجي الدمشقي ٨١٦هـ/١٤١٣م: تاريخ ابن حجي: حوادث ووفيات: (٧٩٦ - ٨١٥هـ/١٣٩٣-١٤١٢م) علق عليه أبو يحيى عبد الله الكندري، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، ج١، ص٣٠٤.

وممن أظهر حرصًا شديدًا على مال الأوقاف القاضي : شهاب الدين أبو العباس أحمد بن ناصر، الصفدي الباعوني الشافعي، وولاه الظاهر برقوق ت ٨٠١هـ/١٣٩٨م، خطابة الجامع الأموي سنة ٧٩٢هـ/١٣٨٩م، ثم في ذي الحجة من سنة ٧٩٣هـ/١٣٩٠م، وولاه القضاء مع الخطابة، وبأشره بعفة ونزاهة وشهامة، وانضبطت الأوقاف في عهده، توفي في المحرم سنة ٨١٦هـ/١٤١٣م^(١)

ومن ولى الأوقاف في المدينة المنورة القاضي محمد بن عبد الله بن ظهيرة، حيث جمع له السلطان الناصر فرج بن برقوق ت ٨١٥هـ/١٤١٢م في عام ٨٠٦هـ/١٤٠٣م، نظر الأوقاف وذلك بالإضافة إلى وظائفه، وكانت وفاته سنة ٨١٧هـ/١٤١٤م^(٢)

ومع الثقة من السلطان كانت ولاية الأوقاف إلى جوار أعلى المناصب وأرفعها، مثل ماحدث مع الأمير القاضي صلاح الدين محمد ابن الصاحب بدر الدين حسن بن نصر الله، الذي ولى الحجوبية من صغره، ثم بأشر الاستدارية مرتين، وولى الحسبة في القاهرة، ثم صار جليس السلطان الأشرف برسباي ت ٨٤١هـ/١٤٣٧م في مجلس سمره، وولاه مع مجالسته كتابة السر فباشرها مع الحسبة، بالإضافة إلى نظر دار الضرب، ونظر الأوقاف وغير ذلك حتى مات سنة ٨٤١هـ/١٤٣٧م^(٣).

(١) مجير الدين العليمي: عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن المقدسي الحنبلي ت ٩٢٨ هـ/١٥٢١م : التاريخ المعبر في أنباء من غير «وهو كتاب جامع لتاريخ الأنبياء وتاريخ الإسلام وتراجم أئمة العظام إلى مبتدأ القرن العاشر الهجري»، دار النوادر، سوريا ، ط١، ١٤٣١ هـ / ٢٠١١ م، ج٢، ص٣٤٦.

(٢) محمد حسين أحمد بور : علاقة قضاة المدينة المنورة بالسلطنة المملوكية ٦٤٨هـ/١٢٥٠م إلى ٩٢٣هـ/١٥١٧م، المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، العدد ١٤٤٥، ٣٢هـ / ٢٠٢٤م، ص٢٤

(٣) المقرئزي: السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص٣٦٧

ثانياً: من قاموا بحفظ الأوقاف وحسن عمارتها:

كان من اهتمام القضاة بحفظ الأوقاف والتثبيت في ملكيتها ما تسبب في فصل منصب قاضي قضاة أهل السنة والجماعة الأوحدي، إلى أربعة قضاة على المذاهب الأربعة في بداية العصر المملوكي : حيث كان منصب قاضي القضاة بيد القاضي تاج الدين عبد الوهاب ابن بنت الأعرز بمفرده، وكان جمال الدين ايدغدي ت ٦٦٤هـ/١٢٦٥م، أحد أمراء الظاهريين، يعانده في بعض أموره، ويقتل من شأنه عند السلطان؛ لتثبته في الأمور وتوقفه في الأحكام، وهذا ما لم يكن يرضاه منه، فبينما السلطان بيبرس يجلس ذات يوم بدار العدل إذ رفعت إليه قضية بسبب مكان باعه القاضي بدر الدين السنجاري ت ٦٦٣هـ/١٢٦٤م، لبنات الملك الناصر^(١)، لكن ذريته بعد وفاته ادعوا أنه موقوف، فاستغل الأمير ايدغدي ذلك وأخذ يغيض من القضاة بحضرة السلطان؛ فما كان من السلطان إلا أن سكت؛ كأن هذا صادف هوى في نفسه، ثم سأل السلطان القاضي تاج الدين عن الحكم في ذلك؛ قال إذا النواب أثبتوا صحة الوقفية يستعاد الثمن من تركة البائع، ويصل لبنات الملك الناصر؛ قال السلطان : فإن عجزت التركة عن الإيفاء بذلك قال: يوقف على حاله، ولا يستعاد للبنات شيء^(٢) فغضب السلطان من هذه الإجابة، واتخذ بعض الأمراء هذا الموقف ذريعة للظعن على

(١) الناصر صلاح الدين بن يوسف بن العزيز محمد بن الظاهر غازي ابن السلطان صلاح الدين صاحب الشام، سلطنوه بعد أبيه ٦٣٤هـ/١٢٣٦م، قتله هولاء هو وأخوه الظاهر سنة ٦٥٩هـ/١٢٦٠م، الذهبي : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ت ٧٤٨هـ/١٣٤٧م : العبر في خبر من غير، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغول ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ج٣، ص٢٩٧.

(٢) القلقشندي: أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي ثم القاهري ت ٨٢١هـ/١٤١٨م : صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، تحقيق يوسف علي طويل، دار الفكر، دمشق، ط ١٤٠٨م، /١٩٨٧م، ج٤، ص٣٦.

القضاة عامة وعلي ابن بنت الأعز خاصة^(١)، ومن شدة حرص القاضي ابن بنت الأعز على مال الأوقاف، أنه لم يتم الكلام في نفس هذا المجلس حتى قدم رسول صاحب المدينة المنورة، وقال : " حملت كتابًا إلى قاضي القضاة أن يسلمني ربع المال الذي تحت يده من الوقف ؛ لإنفاقه في فقراء المدينة ، فلم يفعل " فسأل السلطان بيبرس القاضي عن هذا الأمر؟ فقال : "صدق هذا الرجل ، لكني لا أعرفه ، ولا أسلم المال الذي تحت يدي إلا لمن أعرفه وأثق بدينه وأمانته، لكن إن تسلمه السلطان أحضرته بين يديه " فقال السلطان : " تخرج المال من عنقك وتجعله في عنقي ، لا تسلم المال إلا للذي تختاره وترضاه " وماذا أدل على حفظه لمال الأوقاف من مثل هذا الموقف^(٢)، ثم جرى في نفس هذا المجلس أمور أخرى توقف القاضي في تسييرها وكان نتيجة ذلك أن الأمير ايدغدي حسن للسلطان أمر تنصيب أربعة قضاة من المذاهب الأربعة؛ فصادف ذلك ما كان يوده السلطان؛ ففعل!! وأقر القاضي ابن بنت الأعز في قضاء الشافعية، وسمح للقضاة الأربعة أن يولوا بأعمال الديار المصرية من ينوبون عنهم ، لكن أفرد للقاضي تاج الدين النظر في مال الأيتام والأوقاف، وكتب له تقليد بذلك من إنشاء القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر ت ٦٩١هـ/ ١٢٩١م، جاء فيه : "ثم كل من الأربعة له التحدث فيما يقتضيه مذهبه بالقاهرة والفسطاط ونصب النواب وإجلاس الشهود ويستقل الشافعي منهم بتولية النواب بنواحي الوجهين القبلي والبحري لا يشاركه فيه غيره"^(٣) إلى أن قال فيما

(١) محمد الرحيل غرابية: تعدد منصب قاضي القضاة في العصر المملوكي، ص ٢٦٣.

(٢) النويري : شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري ت ٧٣٣هـ/ ١٣٣٣م: نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق : مفيد قمحية وجماعة، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م، ج ٣٠، ص ٧٥.

(٣) القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج ٤، ص ٣٦.

يخص ولاية ابن بنت الأعز للأوقاف رغم عدم رضاهم عنه لتشدده في أمورها :
 "فلينظر في جميع أموال الأيتام على اختلاف أجناسها بالقاهرة ومصر المحروستين
 والديار المصرية بمفرده وبمن يستنبيه عنه ، وليحطها بنظره ، ويضبطها بحسن تأثيره
 وأثره ، وكذلك ما يختص بمذهبه من الجوامع والمناصب والمساجد والربط والتصديرات
 والأوقاف ، ينظر في جميعها ويولي في أصولها وفروعها ، والأوقاف العامة من
 الصدقات وغيرها ، ينظر فيها بنفسه وبنوابه ، حافظاً لأمورها وملاحظاً لتدبيرها
 ، ومجتهداً في صلاحها وتثميرها ، وليستصحب من ذلك ما هو ملي باستصحابه" (١)
 ويستنتج مما سبق أن السلطان بيبرس رغم إلغاءه منصب قاضى القضاة الأوحده ،
 ورغم سخط الأمراء ، وإيغار صدر السلطان عليه إلا أنه أبقاه على ولايته للأوقاف في
 كافة ما يتعلق بها بنفسه وبنوابه ، مما يدل على نجاح القاضي ابن بنت الأعز في
 إدارة أمور الأوقاف عن جدارة واستحقاق ، ومما ورد عنه من حفظ مال الأوقاف ودقة
 محاسبته لعمالها أيضاً : أنه أمر بشراء دواب لنقل آلات العمارة التي يحتاجون إليها
 في عمارة الأوقاف ، فلما استغنوا عنها ؛ استأذنوه في بيعها بعد مدة طويلة ؛ فأذن لهم ،
 فأخبره المأذون أنه باع الشيء الفلاني بكذا!! فقال له القاضي : استفدت فيه كذا ،
 فكشف عن أصل المشتري منه ، فوجده كما قال ، لهذا في أيامه تمت عمارة الجامع
 العتيق بمصر ونمت أمواله ، وكذلك نمت أموال الأوقاف والأحباس (٢) وأيضاً حين
 تنازل أولاد الخليفة العاضد ت ٥٦٧هـ / ١١٧١م ، عن القصر الكبير لبيت المال ، وأمام
 القاضي ابن بنت الأعز أشهدهم الظاهر بيبرس على ذلك ، وكانت وفاة ابن بنت الأعز

(١) النويري : نهاية الأرب في فنون الأدب ، ج ٣٠ ، ص ٧٩ .

(٢) ابن حجر العسقلاني : رفع الإصر عن قضاة مصر ، ص ٢٥٩ .

سنة ٦٦٥هـ/١٢٦٦م^(١)، هذا مما يعد وقفاً لبيت المال، وهذا يبين قدر هذا القاضي في حفظ أموال الوقف، وتقدير الظاهر بيبرس لمنزلته ومكانته.

وممن أصلح أمر الأوقاف في ولايته للقضاء: القاضي ابن دقيق العيد، فقد استعاد في أيام ولايته كثيراً من الأوقاف، كانت قد أخرجت إقطاعات، وكان شديد الحرص على مال الأيتام، فكان يرتب من يتابع أخبار الأوصياء، ويخبره بها، توفي ٧٠٢هـ/١٣٠٢م^(٢) فهو على غير العادة كان يتابع أمور الأوصياء على الأيتام، وهذا مما يؤكد على دور القضاة المختلف عن غيرهم في حفظ مال الأوقاف.

وممن أحسن عمارة الأوقاف القاضي: عبد القادر بن أبي القاسم ابن علي الأسنائي، كان من الفضلاء العاقلين الورعين، قام بعمارة المدرسة الشهابية بميدان القمح ظاهر القاهرة، وكان قد عمر وقوفاً من ماله، ثم استعاد المال بعد ذلك من ريع الوقف قليلاً قليلاً، وكانت وفاته سنة ٧٣٠هـ/١٣٢٩م^(٣) فقد قدم المصلحة العامة على مصلحته الخاصة، فرغم استعادته المال الذي أنفقه على عمارة الوقف، إلا أنه لم يكن مضطراً لذلك، فهذا مما يعد من فضائله.

وممن قام برعاية أموال الأوقاف وأحسن عمارتها أيضاً: القاضي جمال الدين الزرعي الذي استقر في قضاء الشافعية في مستهل شهر ربيع الأول سنة ٧١٠هـ/١٣١٠م، حين خلع عليه الناصر محمد بن قلاوون ت ٧٤١هـ/١٣٤٠م، وأمره أن يدخل بخلعته على القاضي بدر الدين ابن جماعة ت ٧٣٣هـ/١٣٣٢م، في الصالحية بالشام، أثناء مجلس حكمه؛ ففعل!! فلما دخل عليه، قام له ابن جماعة، وأعتقد أنه جاء والياً لقضاء الشام، فهناه وهما قائمان، فاستمر جمال الدين

(١) نجلاء مصطفى شيحة: وكيل بيت المال النائب القضائي لسلطنة المماليك، ص ٢٦٢.

(٢) ابن حجر العسقلاني: رفع الإصر عن قضاة مصر، ص ٣٩٦.

(٣) الصفدي: أعيان العصر وأعيان النصر، ج ٣، ص ١٢٠.

الزرعي واقفاً؛ فاستراب ابن جماعة، وسأله: ما الذي وليه مولانا؟ قال: مكان مولانا، فخل من نفسه، وخرج من المجلس يزاحم الحاضرين، وجلس الزرعي مكانه فسار سيرة فاضلة، وأحسن عمارة الأوقاف، واستثمر ريعها في محله وصرفه إلى مستحقيه، واقتصر من النواب على من هو حسن السيرة، ولا يقدر فيه أحد، وتوفي ٧٣٤هـ/١٣٣٣م^(١).

ومن أغناه ماله عن مال الأوقاف التي تحت ولايته، فتحري الدقة والأمانة في حفظ مال الوقف، أشاد بها مناظره: القاضي نجم الدين محمد بن أسعد بن حمزة بن القلانسي التميمي، كان عمل أولاً في ديوان الإنشاء، ثم تحول إلى ديوان الجيش، وكانت بيده أوقاف وأنظار، وكان يؤدي الأمانة فيما تحت يده وما يباشره من الوقوف، ويتحرى في مصروفها، وكان يرجع إلى تدينه وتمسكه بعصم الأمانة، وكان لا يأكل إلا من دخل الوقف الذي لوالدته دون أوقاف أبيه وجده، وكان قاضي القضاة تقي الدين السبكي ت ٧٤٤هـ/١٣٤٣م، يكثر الثناء عليه في ذلك، ويقول: ما رأيت في دمشق مثله، وكان يدخل له من أملاك وقفه ما يقارب ٤٠ ألف درهم كل سنة^(٢) لكن في آخر أيامه وقف لنائب الشام، ورفع له قصة يطلب منه الإعفاء من الجامكية إلا من الكسوة لا غير، فتعجب الحاضرون من ذلك، ورجع فمرض؛ فما جاء مثل ذلك اليوم إلا وقد فارق الحياة، وذلك في خامس شوال سنة ٧٤٨هـ/١٣٤٧م^(٣).

(١) ابن حجر العسقلاني: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد ت ٨٥٢هـ/١٤٤٨م: رفع الإصر عن قضاة مصر، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م، ص ١٦٥.

(٢) الصفي: أعيان العصر وأعيان النصر، ج ٤، ص ٣٢١.

(٣) الصفي: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج ٥، ص ١١٨.

وممن أسندت إليه الأوقاف وأحسن التصرف في حفظ مالها: القاضي جلال الدين أبو عبد الله القزويني الشافعي الأشعري حين أرسل السلطان الناصر محمد في طلبه إلى دمشق في جمادى الأولى سنة ٧٢٤هـ/١٣٢٣م، وشافهه بولاية قضاء الشام، فلم يزل هناك بالشام إلى أن استدعي في جمادى الآخرة سنة ٧٢٧هـ/١٣٢٦م، إلى مصر وولي القضاء بها، وأسندت إليه ولاية الأوقاف فصرف مالها على الفقراء والمحتاجين، وكانت وفاته سنة ٧٣٩هـ/١٣٢٨م^(١)، وممن اشتد على نواب الأوقاف: القاضي علم الدين ابن زنبور أظهر في دمشق عظمة زائدة، وروع الكتاب ومباشري الأوقاف، ولكن دون أن يضرب أحدًا، وتوجه مع السلطان الصالح صالح ت ٧٤٨هـ/١٣٤٧م، عائداً إلى الديار المصرية، ووصلها في أول ذي القعدة سنة ٧٥٣هـ/١٣٥٢م، وبقي إلى أن توفي سنة ٧٥٥هـ/١٣٥٤م^(٢)

ومن أفاد الأوقاف في ولايته لها وأحسن عمارتها: القاضي ضياء الدين يوسف بن خطيب بيت الأبار، ولي نظر الصدقات والأوقاف بالقاهرة سنة ٧٢٧هـ/١٣٢٦م، وساد في مصر، ورأس في القاهرة، وأحبه المصريون لكارمه وحلمه^(٣) يقول المقرئ عنه^(٤): في سنة ٧٢٧هـ كتب الأمير تنكز ت ٧٤١هـ/١٣٤٠م، لئائب الشام أن يجمع فقهاء الشام لكي يعملوا في أوقافها كلها بمقتضى شروط واقفيها، وأن يرسل

(١) ابن حجر العسقلاني: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد ت ٨٥٢هـ/١٤٤٨م: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق محمد عبد المعيد رمضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد، الهند، ج٥، ص ٢٩٨.

(٢) الصفي: الوافي بالوفيات، ج١٧، ص ٣٧.

(٣) ابن تغري بردي: يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري ت ٨٧٤هـ/١٣٧٢م: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، ج١٠، ص ٣٣٧.

(٤) المقرئ: السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٣، ص ١٠٢.

ضياء الدين يوسف بن أبي بكر بن محمد المعروف بالضياء بن خطيب بيت الآبار - وكان قاضي القضاة جلال الدين القزويني ت ١٣٣٨هـ/١٣٣٨م، قد عينه لنظر الأوقاف بالديار المصرية وأثني عليه - فلما قدم ضياء الدين خلع عليه بنظر الأوقاف، فقام بها على أكمل وجه ^(١)، وكان الأمير سيف الدين صرغتمش ت ١٣٥٩هـ/١٣٥٧م، يعتمد عليه في أمر الأوقاف بمصر والشام، ومن فضله كان يدخل في كل قليل إلى السلطان الناصر حسن ت ١٣٦٠هـ/١٣٦٠م، ويخرج من عنده بتشريف، وزاد عنده عظمة ووجاهة، وبالع في إكرامه وتقديمه ^(٢)، ومما يدل على ذلك: ما حدث في سنة ١٣٥٤هـ/١٣٥٤م، حين نزل الأمير صرغتمش إلى البيمارستان المنصوري، ودار فيه فساهه ما رأي، من سوء حال المرضى، من قلة العناية بهم ، وكان القائم على أمره القاضي علاء الدين الأطروش ت ١٣٥٦هـ/١٣٥٦م، وكان قد أفسد حال وقف البيمارستان بكثرة هداياه لأمرأة الدولة ومدبريها، وأهمل عمارة رباعه التي تشققت أركانها، فقام الأمير صرغتمش بعزله، واستدعى القاضي ضياء الدين يوسف بن خطيب بيت الآبار، وعرض عليه أن يتولى أمر الحديث في المارستان كما كان عوضًا عن ابن الأطروش ت ١٣٥٦هـ/١٣٥٦م، وأن يراعى مصالحه، فامتنع من ذلك!! فمازال به حتى قبل، وركبا معًا إلى أوقاف المارستان مع المهندسين، لمعرفة ما تحتاج إليه من العمارة، فكتب القاضي ضياء الدين تقدير المصروف ٣٠٠ ألف درهم، ورسم بالشروع في العمارة، فتمت عمارة الأوقاف حتى ترفع ما فسد منها، وتم النداء بحماية من سكن فيها، فزاد ذلك في ريع الوقف في الشهر نحو ٤٠ ألف درهم، وتم منع من يتعرض إليهم بأي ضرر، وانصلحت أحوال المرضى أيضًا، ومما يسر الأمر أن الأمير صرغتمش عرض جميع مستحقى الوقف القائمين به من

(١) الصفيدي : الوافي بالوفيات، ج٢٩، ص٦٩.

(٢) الصفيدي: أعيان العصر وأعيان النصر، ج٥، ص٦١٥.

الفقهاء والقراء؛ وغيرهم، وأكثر من سؤالهم والبحث عن أمورهم وألزمهم بمواظبة وظائفهم، وكانت وفاة القاضي ضياء الدين سنة ٧٦١هـ/١٣٥٩م^(١) وما تم من حسن عمارة الأوقاف التي كانت تحت ولاية قاضي الشافعية مافعله السلطان برسباي في سنة ٨٣٠هـ/١٤٢٦م، حين ركب بثياب جلوسه، وشق القاهرة من باب زويلة، خارجًا من باب النصر عائداً إلى القلعة، ونظر وقف الشهابي بخط باب الزهومة حتى يأخذه له، وهو من الأوقاف التي تحت تصرف القاضي الشافعي، ويصرف منها على ما يراه من وجوه البر، إلا أنه تشعث، وأصبح يحتاج إلى العمارة، لأنه ذا عهد قديم، ومع كثرة مساكنه، ضاق الحال عن إصلاحه، فقومت أنقاضه كلها بألفي دينار، فلم يأخذها السلطان، بل وعد المتولى إذا عمر هذا الوقف للسلطان، سيجعل منه كل شهر ثلاثة آلاف درهم لجهة الأوقاف، ومشي الحال على ذلك^(٢)

ومن القضاة الذين صلح أمر الأوقاف في عهدهم وقاموا بعمارته: القاضي محمد بن علي أبو عبد الله بن النور القاياتي القاهري الشافعي، حين ولاه السلطان الظاهر جقمق ت ٨٢٤هـ/١٤٢١م، قضاء الشافعية، فباشره بنزاهة وقلل من اتخاذ النواب، وتورع عن لبس تشريف القضاء، وتثبت في الأمور^(٣)، وقام بعمارة الأوقاف، والنظر في إتمام مصالحها والصرف لمستحقيها، وكانت وفاته سنة

(١) المقرئزي : السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٤، ص٢١١

(٢) المقرئزي : السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص١٥٨

(٣) ابن شاهين: زين الدين عبد الباسط بن أبي الصفاء الظاهريّ الملطي ثم القاهري الحنفي ت ٩٢٠هـ/١٥١٤م : نيل الأمل في نيل الدول، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م، ج٥، ص٢١٧.

٨٥٠هـ/١٤٤٦م^(١)

ومما ورد أيضًا عن قاضي القضاة شهاب الدين أحمد بن حجر، أنه تبرع سنة ٨٢٩هـ/١٤٢٥م، بما له من المعلوم المقرر على القضاء، للنفقة في أنظار الأوقاف ونحوها لمدة سنة، فجببت للسلطان وياشر القضاء بدون أجر، توفي سنة ٨٥٢هـ/١٤٤٨م، ولكن في نفس هذا العام والذي فعل فيه القاضي ابن حجر ذلك، كثر تتبع الناس للقضاة والفقهاء والبحث فيما تحت أيديهم من الأوقاف، وانطلقت الألسن بأقوال السوء فيهم^(٢).

ثالثاً: من رفض من القضاة الاستيلاء عليها أو استبدالها:

ما فعله قضاة دمشق من دفاعهم عن مال الأوقاف حين طلب ناصر الدين ابن المقدسي، أن يتولى الوكالة بدمشق ونظر الأوقاف بها، من الأمير علم الدين سنجر الشجاعى مدير الدولة للسلطان قلاوون ت ٦٩٢هـ/١٢٩٢م، فوافق له السلطان، وتمت له الولاية فتوجه إليها، ومعه المشدين، ولما استقر بدمشق، سار إليه أرياب السعايات، فأخذ يتتبع الناس، وأخذ الأملاك من أريابها عن قصد بطرق رديئة، لكن لم يوافق قضاة دمشق على ذلك، وكثر الكلام عنه، وكتب أهل دمشق للسلطان عما يفعل فكتب في جمادى الآخرة سنة ٦٨٩هـ/١٢٩٠م بالكشف عليه، فظهرت عليه أفعال شنيعة، فورد مرسوم من السلطان بضربه بالمقارع، فضرب يوم الجمعة التاسع عشر من رجب، وشرع في بيع أملاكه وحمل المال، ثم ورد البريد في

(١) السخاوي: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن عثمان بن محمد السخاوي ت:

٩٠٢هـ/١٤٩٦م: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت

ج٨، ص٢١٣

(٢) المقرئزي: السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص١٣٥-١٤١

يوم الثاني من شعبان ٦٨٩هـ/ ١٢٩٠م، لكي يتم حمله إلى مصر، فوجد في يوم غد الجمعة، وقد قام بشنق نفسه (١)

ومن دافع عن وقف الأيتام ورفض الاستيلاء عليه: القاضي نور الدين الحميري الإنساني حين طلب منه كريم الدين الكبير ناظر الخاص ت ٧٢٤هـ/ ١٣٢٣م، مآلاً من زكاة الأيتام، ليستعين به على بعض المهام، فلم يقبل أن يعطه شيئاً، وقال: جرت العادة بأن نصرف ذلك إلى الفقراء دون غيرهم، وإذا عدنا عن ذلك أضررنا بهم، فلم ينس كريم الدين له ذلك، ولما عاد إلى القاهرة، بالغ في أمره عند قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة، ليعزله عن منصبه فلم يوافق على عزله، إلا أنه صرف بعد ذلك بمدة، وكانت وفاته سنة ٧٢١هـ/ ١٣٢١م (٢) رغم أن القاضي بدرالدين بن جماعة قد منع نائب الحكم في الجامع الصالح: محمد بن إبراهيم بن حيدرة بن عقيل المصري المتوفى سنة ٧٤١هـ/ ١٣٤٠م، من إثبات كتب الأوقاف، نظراً لما عرف عنه من التساهل في الأحكام (٣) وهذا مما يثبت كم كان القاضي الإنساني حريصاً على حفظ المال الذي كان تحت يده، فلو كان مخطئاً لعزله ابن جماعة.

ومما توافق فيه القضاة مع المحتسب في دفاعه عن مال الأوقاف، ما حدث في نفس اليوم الخميس حادي عشر ربيع الأول سنة ٧٤٢هـ/ ١٣٤١م: من نزاع بين الأمير جنكلى بن البابا ت ٧٤٦هـ/ ١٣٤٥م، وبين الضياء المحتسب، بسبب ما أراده الملك المنصور أبي بكر ابن الملك الناصر محمد بن قلاوون ت ٧٤٢هـ/ ١٣٤١م، من إضافة وقف القبة المنصورية إلي المارستان، وصرف ما يتحصل منه في مصرف المارستان، فلم يوافق الضياء المحتسب على ذلك!! ومما عضد موقف

(١) المقرئبي: المقفي الكبير: ج٦، ص٣٣

(٢) الصفيدي: أعيان العصر وأعيان النصر، ج١، ص١٣٢.

(٣) ابن حجر العسقلاني: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج٥، ص٢٩

الضياء موافقة القضاة لرأيه؛ لأنه احتج بأن مصارف هذا الوقف قد خصصها الواقف للقراء والخدام، ومن هنا صار وقف المنصور على ما شرطه لطلاب العلم والفقراء والأيتام، وعرف بالوقف السيفي، حيث قرر فيه نحو ستين نفر بمعاليم ما بين خبز ودرهم، فعم النفع به^(١).

وما فعله القاضي سراج الدين الهندي من دفاعه عن حقوق الفقهاء في مال الأوقاف ومنع الاستيلاء عليها: حين قام الأمير الكبير ألجاي ت ٧٧٥هـ/١٣٧٣م من قطع رواتبهم من الوقف: وذلك لأنه عندما تولى الأمير ألجاي نظر الأوقاف اشتد على الفقهاء وقطع رواتبهم، فكلمه السراج في ذلك فلم يقبل! فأغلظ له بأن قال: "أنت إقطاعك ألف ألف، تستكثر على فقيه خمسة أو عشرة! فقال: أنا لا آخذ هذا إلا من أجل الجهاد فقال له: لولا الفقهاء ما كنت مسلمًا"، فأطرق ورجع عما كان فيه، وكانت وفاة القاضي سراج الدين سنة ٧٧٣هـ/١٣٧١م^(٢).

ومن المواقف التي أوقف فيها القضاة الاستيلاء على مال الأوقاف، ما حدث في سنة ٧٨٠هـ/١٣٧٨م، حين استدعى الأمير الكبير برقوق، شيوخ العلم والقضاة، لكي يتحدث معهم في حل الأوقاف على الجوامع والمدارس، والزوايا والربط، والخوانق، وما هو موقوف لأولاد الملوك، والأمراء وغيرهم، وكيفية بيع أراضي مصر، والشام الخراجية على بيت المال، وكان قد أحضر أوراق كل ذلك، بكل ما هو موقوف ببلاد مصر والشام، فكانت مال كثير؛ فلما قرئت على كل الحاضرين، قال الأمير برقوق: هذا الذي أضعف جيش المسلمين، فرد القاضي بدر الدين بن أبي البقاء ت ٨٠٣هـ/١٤٠٠م، قائلاً: هما جيشان جيش الليل وجيش النهار، فأخذ الشيخ أكمل الدين ت ٧٨٧هـ/١٣٨٥م، في الكلام مع الأميرين بركة ت ٧٨١هـ/١٣٧٩م، وبرقوق، في

(١) المقريزي: السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٣، ص٣٨٠.

(٢) ابن حجر العسقلاني: رفع الإصر عن قضاة مصر، ص٢٨٨.

ذلك باللغة التركية، حتى غضبا منه!! فقال بعضهم لشيخ الإسلام سراج الدين عمر البلقيني ت ٨٠٥هـ/١٤٠٢م، لم لا تتكلم فقال: ما استفتاني أحد!! فأشار له الأمير برقوق أن يتكلم، فقال: هذه الأوقاف جعلت لعلماء الشريعة وفقهاء الإسلام، والمؤذنين وأئمة الصلوات ونحو ذلك، لا يحل لأحد أن يقوم بحلها بأي وجه من الوجوه فإن للمسلمين حقوق لم تدفع إليهم، وإلا فانصبوا لنا ديواناً نحاسبكم على حقوقنا حتى يظهر للجميع أن ما نستحقه أكثر بكثير مما هو موقوف علينا، فما كان من أبي البقاء إلا أن أراد حل الموقف فقال: يا أمراء: الأمر لكم فأنتم أصحاب الشوكة، فقال له البلقيني: اسكت ما أنت وهذا!! فسأل الأمير بركة، والأمير برقوق القاضي بن أبي البقاء من أين يشتري السلطان؟ فقال: الأرض كلها للسلطان، فقال له قاضي العسكر البدر محمد بن البلقيني ت ٧٩١هـ/١٣٨٨م، كيف تقول هذا من أين للسلطان ذلك؟ وإنما هو كآحاد الناس، لا يملك من الأرض شيئاً إلا كما يملكه غيره!! فكثرت الجدل وفي النهاية انفصلوا على غير شيء، إلا أن الشيخ أكمل الدين بالغ في الرد بعد ذلك على من أراد إبطال شيء من الأوقاف، وقبح ذلك^(١) وما كل هذا إلا شجاعة تحسب لجميع القضاة الذين دافعوا أمام السلطان وكبار رجال دولته عن حقوق الأوقاف ونجحوا في ذلك في نهاية الأمر.

وهناك من دافع عن مال الأوقاف حتى غرم من ماله لسداد ماضع منه القاضي ابن الميلىق، ففي سنة ٧٩٥هـ/١٣٩٢م، طلب منه أمين الحكم بعض المال ليكمل به الصر إلى فقراء الحجاز، لأنه كان سيرسل نصف الصر فقط، فشكاه أهل الحجاز المقيمين بالقاهرة، فأنكر عليه ابن الميلىق ذلك وألزمه بتكلمته، وكان مال الأوقاف قد تأخر وصوله من الشام، وقت الصر إلى الحجاز وكان من بالقاهرة من أهل الحجاز شكوه للقاضي وقالوا إنه يقول إنه ما يصر إلا بحكم النصف، فأنكر عليه القاضي

(١) المقريزي: السلوك لمعرفة دول الملوك، ج ٥، ص ٥٧.

وقال تعمل هذا في أيامي وألزمه بتكملة الصرّ، وكان الأمير منطاش ت ٧٩٥هـ/١٣٩٢م، ختم على مودعي الحكم بالقاهرة والحسينية وصار يحط على ابن الميلق لامتناعه من إقراضه مال المودع، فما كان إلا أن حضر بدر الدين القلقشندي أمين الحكم وأخوه جمال الدين موقع الحكم، وذكر لابن الميلق أنه حضر من وقف البرج والغازية ما قدره أربعين ألفاً من جهة علم دار، وهي مع شخص لم يجتمعوا به بعد ، وسألوه أن يقترضوا الأربعين ألف درهم ، على أن يعيدها عندما تصلهم، فأذن لهم، لكن لما طالبوا القاصد الذي كان معه الأربعين ألف درهم ، ماظلمهم ولم يعطهم إلا عشرة الآف، ورُفِع الأمر للسلطان الظاهر برقوق فألزم القاضي ابن الميلق بسداد الثلاثين ألفاً الباقية، فخرج فباع من أملاكه واقترض حتى وفاها، وكانت وفاته سنة ٧٩٧هـ/١٣٩٥م (١)

ومن مواقف القضاة في الدفاع عن أموال الأوقاف ورفضهم الاستيلاء عليها: ما حدث في سنة ٨٠٣هـ/١٤٠٠م حين تم استدعاء الخليفة وقضاة القضاء، ومعهم الأمراء وأعيان الدولة وأعلموا أن تيمورلنك، وصل إلى المدن الشامية والقصد أخذ أموال من التجار إعانة على النفقة لعساكر الجيش، فقال القضاة: أنتم أصحاب اليد وليس لكم معارض، لكن إن كان القصد الفتوى: فنحن نقول لا يجوز أخذ مال أحد، مخافة الدعاء على العساكر، إن أخذوا مال التجار، فليل لهم نأخذ بدلاً عن ذلك نصف الأوقاف نعطيها للأجناد البطالين، فقيل: وكيف نحسب قدر ذلك؟ ومتى اعتمد في الحرب على الأجناد البطالين؟ فإننا نخاف أن يأخذوا المال، ثم بعد ذلك يميلون مع

(١) ابن حجر العسقلاني: شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ/١٤٤٨م: إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، تحقيق محمد عبد المعيد خان، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م، ج١، ص٤٥٤.

من غلب، وطال الكلام حتى استقر الرأي على عدم أخذ مال الأوقاف^(١) وكان من بين هؤلاء القاضي يوسف بن موسى بن محمد بن أحمد بن أبي تكين بن عبد الله الملطي ولاه الظاهر برفوق قضاء الحنفية^(٢) وكان لما عقد هذا المجلس قال الملطي : إن كنتم تفعلون هذا بالقوة والغلبة فالأمر لكم، ولكن نحن لا نفتي لكم بهذا، ولا يحل أن نعمل به في الإسلام، فرجع الأمراء عن التعرض لذلك، من ارتجاع الأوقاف والإقطاع بزعم الاستعانة بذلك في دفع تيمورلنك، وكان ذلك مما يعد من حسناته مع كونه لم تحمد سيرته في القضاء، لأنه كان مما يؤخذ عليه أنه باشر القضاء مباشرة غريبة، فقد قرب الفساق، واستكثر من استبدال الأوقاف، ووقع في ولايته أمور منكرة، ولكنه قد ثبت من خلال ذلك : أن الله يؤيد هذا الدين حتى بالرجل الفاجر، مات في ثامن عشر ربيع الآخر سنة ٨٠٣هـ / ١٤٠٠م^(٣)

وهذا مما يحمد له ثباته على الحق خاصة في أمور الأوقاف، رغم تساهله في غير ذلك.

ومن مواقفهم أيضًا ما حدث من الأمير جمال الدين يوسف بن أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن قاسم البيهقي ت ٨١٢هـ / ١٤٠٩م، فقد صار من النفوذ، أن لا يعقد أي أمر إلا به، ولا تفصل مشورة إلا عن رأيه، وكثر وقوف الناس على بابه، حتى كان رؤساء الدولة، ومن دونهما ينزلون في ركابه إلى منزله ، ولا يفعل أحد منهم شيء إلا عن رأيه ، ثم شرع في انتهاك الأوقاف وبدأ في حلها أول بأول، حتى استبدل القصور، ببيوت من الطين في الجيزة، وكان يهاب ذلك في بادئ الأمر لأن القاضي كان يعسر عليه، إلى أن تجتمع الشروط، حتى يسمح بجوازه، فعندما كان

(١) المقريزي : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج٦، ص٣٨.

(٢) ابن حجر العسقلاني: إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ ، ج٤، ص٣٤٨.

(٣) السخاوي: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج١٠، ص٣٣٦.

يرفض القاضي كان يرسل بعض الفعلة، في الليل للمكان الذي يحتاجه، فيفسدون في أساسه حتى يكاد يسقط، فيرسل من يحذر سكانه، فإذا اشتهر ذلك، وافق المستحق على الاستبدال، ومن تمنع منهم، سقط ما كان له فتتقص قيمته، عما كان سيدفعه له لو كان قائماً، لكن لما بطلت هذه الحيلة، وزاد تمكنه استعان بالقاضيين الحنفي تارة والحنبلي أخرى، فخافا مهابته وأجازا له بعض ذلك، لكن لما قتل، توارد الجميع على أتباعه وتم استرداد ماتم سلبه منهم^(١) وانتصر القضاة في النهاية واستردوا ماتم سلبه من مال الوقف.

وقد تدخل القضاة أيضاً للدفاع عن أموال الأوقاف: ففي حوادث سنة ٨١٤هـ/١٤١١م: حين أشار بعض القبط على الناصر فرج!! أن يأخذ الرخام من المدرسة الجمالية^(٢) برحبة العيد، وذلك لأنه كان من أعجب ما يكون، كان جمال الدين قد انتقاه من بيوت كبار ونقله إليها عن إنشائها؛ ولما عزم على ذلك أشار عليه كاتب السر فتح الله^(٣)، أن يترك المدرسة على ما هي عليه لسوء السمعة في ذلك، والتزم بصيرها ملكه، ثم يوقفها هو، فتنسب له، ويبطل منها اسم جمال الدين، فأصغى لذلك!! فتكلم فتح الله مع القضاة إلى أن جعلوا له في ذلك صورة وحكموا بصحتها، وعلى أثر ذلك محوا اسم جمال الدين من المدرسة، وأثبت اسم الناصر وصارت الجمالية هي الناصرية، وذلك من أظرف ما يسمع، ولم يكن قصد فتح الله

(١) ابن حجر العسقلاني: إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، ج٦، ص٢٠٠.

(٢) قال عنها النعيمي ما نصه: " بسفح قاسيون رحمه الله الله واقفها الأمير جمال الدين يوسف ولم أقف له على ترجمة ولا وقفت لها على وقف" الدارس في تاريخ المدارس، ج١، ص٣٧٤.

(٣) فتح الله بن مستعصم بن نفيس التبريزي الحنفي الداوودي، ولي القضاء، وكتابة السر، إلى أن صرفه المؤيد شيخ، وقبض عليه وصادره، ومات تحت العقوبة خنقاً في ليلة الأحد خامس عشر شهر ربيع الأول سنة ٨١٦هـ/١٤١٣م، ابن تغرى بردي: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج٧، ص٣٤١.

في ذلك إلا الخير على ما اتضح من باطن القصة، ودخلها الناصر فرج في أواخر المحرم، وصلى بها، وقرر من بها من المدرسين والطلبة على حالهم في الأغلب^(١) وتمت أيضًا المحافظة على مافي المدرسة من ممتلكات وفي النهاية نجح القضاة في رد المدرسة ثانية بإسم جمال الدين، وتم بطلان ما فعله الناصر فرج.

ومما يحسب للقاضي ابن الآدمي ما فعله من إعادة الأمور إلى نصابها، وفي شهر رجب سنة ٨١٥هـ/١٤١٢م : شكى أخو جمال الدين الأستاذات ٨١٢هـ/١٤٠٩م، وعائلته ما أصابهم من الناصر فرج بن برقوق ، من انتزاع أوقافهم، فحكم ابن الآدمي بإبطال ما صنعه الناصر، وبإعادة وقف جمال الدين على ما كان عليه، وحكم بصرف الفرائض من الربع إلى ورثة جمال الدين، وكان فتح الله، سعى في ضد ذلك فلم يجب سؤاله، وسعى أخو جمال الدين فاستعاد البيبرسية كلها في سنة ٨١٠هـ/١٤٠٧م^(٢)، وكان القاضي صدر الدين ابن الآدمي قد أخذ ما بيد فتح الله هذا من الأوقاف حين نكب: يقول بن حجر العسقلاني عنه^(٣): "فلما كان في ثاني شهر ربيع الأول سنة ٨١٦هـ/١٤١٣م: منع خدمه من الدخول إليه، ثم خنق في ليلة السادس منه ، وأخرج من الغد فدفن بتريته ، ولم يجسر أحد على تشييع جنازته ، وكان في يوم الجمعة قد توجه قاضي الحنفية صدر الدين ابن الآدمي وهو من أعظم الموليين عليه فأشهد عليه أنه رجع عن وقفه وصيره موقوفًا على أولاد المؤيد وذريته وأثبت ذلك وحكم به"

ومن القضاة الذين حافظوا على مال الأوقاف وأبطلوا استبدالها دفاعًا عنها وعم النفع بذلك :القاضي سعد الدين سعد الديري المقدسي ،ولي القضاء في أول سنة

(١) ابن حجر العسقلاني: إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، ج٧، ص٥٠.

(٢) ابن حجر العسقلاني: إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، ج٧، ص٦٩.

(٣) ابن حجر العسقلاني: إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، ج٧، ص١٠٤.

١٤٤٢هـ/١٤٣٨م، بعد صرف القاضي بدر الدين العيني ت ٨٥٥هـ/١٤٥١م، فكان صارماً مهيباً عفيفاً، أحبه الناس، ولا سيما بعد أن شرط على نفسه أن يبطل استبدال الأوقاف، واستمر ذلك للسنة الثالثة من ولايته، فحصل للأوقاف خير كثير، وخاصة أنه عمر أوقاف الحنفية، حتى زاد دخلها، بعد أن كاد أن يتلاشى أمرها، لكثرة ما بيع منها أنقاضاً، واستبدالاً بالذهب أو الفضة، وكانت وفاته سنة ٨٦٧هـ/١٣٦٢م^(١) وهناك من القضاة من دخل في نزاعات لاسترداد ما سلب من ممتلكات الأوقاف مثال ذلك: القاضي: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الزين الأنصاري السنبكي القاهري، وولاه الأشرف قايتباي ت ٩٠١هـ/١٤٩٥م القضاء فباشره بعبء ونزاهة، وولاه مشيخة درس المجاور للشافعي، والنظر عليه، واجتهد في عمارة الأوقاف لأن الخراب قد حل بها، وأضاف لها ما كان منفصلاً عنها، بعد معاناة في استخلاصها، ثم أضيف إليه نظر القرافة بأسرها؛ إلى غير ذلك، مما يدل على عظم مكانته عند السلطان ، توفي ٩٢٨هـ/١٥٢١م^(٢) .

(١) ابن حجر العسقلاني: رفع الإصر عن قضاة مصر، ص ١٦١.

(٢) السخاوي: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج ٣، ص ٢٣٨.

المبحث الثاني

مواقف القضاة الإيجابية والسلبية تجاه الأوقاف

في الوقت الذي ضحى فيه بعض القضاة بمناصبهم؛ حفاظاً على مال الأوقاف، ووقفوا في وجه السلطة الحاكمة حتى لا يتمكنوا من الاستيلاء عليها، كان هناك من أهدروا مال الأوقاف ويسروا سبل الاستيلاء عليه تقريباً من السلطة الحاكمة إما لخوف منهم، وإما طمعاً في الترقى إلى مناصب أعلى أو يصبح لهم عز وجاه، وفي الوقت الذي أنابو غيرهم أو فوضوه تورعاً حتى لا يقعوا في ذنب إهدار مال الأوقاف، هناك من أسرف في التنازل عن مال الأوقاف حتى يرث منصب أبيه، أو يحقق أكبر مكاسب لزيادة ثروته، لهذا كان لابد من التعرض للجوانب الإيجابية والسلبية في هذا الجانب كالتالي:

أولاً: مواقفهم تجاه الأوقاف من الإنابة والتفويض والعزل.

كانت المواقف الإيجابية هي السمة الغالبة للقضاة عند ولايتهم للأوقاف، وقلت هنتهم؛ لأنهم كانوا يفوضون غيرهم عند تعدد مهامهم، وتعرضوا في بعض الأحيان لتعسف السلطة الحاكمة وجورها، فكانوا جراء ذلك يتنازلون عن مناصبهم لانقاذ الموقف، لهذا حمدت سيرتهم.

١- استنابة القضاة في ولاية الأوقاف أو تفويض غيرهم فيها:

كان من القضاة من يفوض غيره في ولاية الأوقاف لكثرة مهامه أو تورعاً حتى لا يقع في فتنة ضياع حقوقها: مثال ذلك: القاضي محمد بن عثمان بن الصرخدي المعروف بالقاضي تاج الدين الكركي، ولي قضاء المدينة في آخر سنة ٧٦٠هـ/١٣٥٨م فباشره بسياسة، وكرم أخلاق، وتحبب إلى الطلبة والخدام، وفوض أمور الأوقاف لشيوخ الخدام افتخار الدين ياقوت ت ٧٨١هـ/١٣٧٩م، وحج سنة

١٣٦٣هـ/١٧٦٥م وتوجه إلى القاهرة ، وناب في الحكم ومات في مصر^(١) ومنهم أبو البقاء السبكي ،الذي ناب عن القاضي عز الدين ابن جماعة بعد وفاة تاج الدين المناوي سنة ١٣٦٣هـ/١٧٦٥م، أضيف إليه بعده قضاء العسكر مع النظر في الأوقاف ونيابة الحكم،وكانت وفاته في ربيع الأول سنة ١٣٧٧هـ/١٣٧٥م^(٢)،ومن بعده القاضي صالح بن أحمد بن عمر، أبو النسك الشافعي الحلبي، الشهير بابن السفاح، ولد بجلب، وبها نشأ، وولي وكالة بيت المال، ونظر الأوقاف،وعدة وظائف أخرى، توفي في سنة ٧٧٩هـ/١٣٧٧م^(٣)

ومن القضاة الذين أولوا الأوقاف الرعاية اللازمة في نيابته :القاضي حسن بن أحمد بن مكي بن فتوح بدر الدين بن المجد العلقمي القاهري الشافعي ،الذي ناب في القضاء عن الصدر المناوي ت ٨٠٣هـ/١٤٠٠م،بالقاهرة وغيرها، وكان ناظر الأوقاف،وعرف بالرياسة والحشمة،مات في سادس عشر رجب سنة ٨٣٣هـ/١٤٢٩م^(٤)

ومن الذين تولوا نيابة القضاء ونظرالأوقاف :القاضي علي بن إبراهيم بن سليمان بن إبراهيم نور الدين القليوبي ثم القاهري الشافعي ويعرف قديماً بابن غنيمة ، ناب في القضاء، واستقر في أمانة الحكم ونظر الأوقاف ، توفي ٨٥٥هـ/١٤٥١م^(٥)

(١) السخاوي: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن عثمان بن محمد السخاوي ت:

٩٠٢هـ/ ١٤٩٦م: التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، الكتب العلمية، بيروت، ط ١ ،

١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ج٢، ص٥٣٦.

(٢) ابن حجر العسقلاني: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج٥، ص٢٣٨

(٣) ابن تغري بردي: المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، ج٦، ص٣٢٤.

(٤) السخاوي: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج٣، ص٩٢

(٥) السخاوي: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج٥، ص١٥٣

ومن ولي نيابة الأوقاف وحسنت سيرته: القاضي عبد الغفار بن محمد بن موسى بن مسعود الزين السمديسي ثم القاهري، ناب في القضاء، وصارت له وجاهة، وأقرأ عند الأمير فيروز الزمام^(١)، وناب عنه في نظر الأوقاف التي تحت نظره وبسفارته، توفي ٨٧١هـ/١٤٦٦م^(٢)

ومن فوض أمر الأوقاف لغيره تزهداً وورعاً، ولم يزل يتطفل ويطلب الاستعفاء حتى أعفي ولزم بيته وانقطع للعبادة القاضي عبد الوهاب بن عمر بن الحسين بن محمد بن الحسين التاج الحسيني الدمشقي الشافعي، كان قد استقل بقضاء حلب، وحمدت سيرته فيها، توفي سنة ٨٧٥هـ/١٤٧٠م^(٣)

٢- عزل القضاة أو طلبهم الاستعفاء حفظاً لمال الأوقاف:

كان هناك من القضاة من عارض السلطان برقوق في أمر الأوقاف، وفي النهاية نزل السلطان على رأيه: ما حدث في عام ٧٨٠هـ/١٣٧٨م، في الثاني والعشرين من جمادى الأولى حين خلع السلطان برقوق، على القاضي برهان الدين ابن جماعة، على أن لا يخرج شيء من الأوقاف الحكيمة والمودع إلا بأمره، لكن في أول شهر رجب سنة ٧٨٣هـ/١٣٨١م، امتنع من الحكم لأجل مال طلب منه من الأوقاف لتجهيز الرسل إلى الحبشة؛ فأعفي من ذلك^(٤) وورد أن السلطان ترضاه حتى عاد

(١) فيروز بن عبد الله الجركسي الرومي الطواشي الساقى الزمام ، مات بطلاً في يوم الأربعاء ٢٤ شعبان سنة ٨٤٨هـ/١٤٤٤م، وكان محمود السيرة مقارنة برفقائه، ابن حجر العسقلاني: إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، ج٩، ص٢٢٩.

(٢) السخاوي: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج٤، ص٢٤٣، ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ج١٦، ص٣٥٤.

(٣) ابن شاهين : نيل الأمل في ذيل الدول ، رقم ٢٨٦٦ ، ج٦ ، ص٤٣٢ ، السخاوي: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، رقم ١٠٦، ج٥، ص١٠٦.

(٤) المقرئزي : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج٥، ص١٢٢.

لمنصبه ثانية؛ لأنه عرف عنه كثرة البذل، والصدع بالحق، وقمع أهل الفساد، ممامع النفع به، وكانت وفاته سنة ٧٩٠هـ/١٣٨٨م^(١)

ومن عُزل عن أمر الأوقاف التي كانت تحت يده: القاضي زين الدين عبد الرحمن التفهني الحنفي ت ٨٣٥هـ/١٤٣١م، ففي سنة ٨٢٥هـ/١٤٢١م، رفعت يده عن وقف الطرحاء^(٢) لكن أعيد إليه بعد أيام^(٣)، وكان لما عُزل عنه نُودي من مات له ميت وعجز عن كفته، فليذهب إلى المصلى المؤمني تحت القلعة، وأيضًا رفعت يد القاضي ولي الدين أبو زرعة أحمد بن العراقي الشافعي ت ٨٢٦هـ/١٤٢٢م، عن وقف قراقوش، ثم فوض السلطان برسباي، أمره إلى التاج الشويكي ٨٣٩هـ/١٤٣٥م، والي القاهرة، واستمر كذلك فلم يعد إلى القضاة، وكثرت الشناعات بمقت السلطان للفقهاء والقضاة، وأنه يريد الكشف عما بأيديهم من الأوقاف^(٤).

ومن خلع نفسه من منصب القضاء مثل القاضي ابن حجر العسقلاني وذلك عندما دار جدال بينه وبين القاضي سعد الدين سعد الديري المقدسي ت ٨٦٧هـ/١٤٦٢م، حين ورد عهد أمير المؤمنين المعتضد بالله للسلطان برسباي، وقرأه الصاحب بدر الدين حسن بن نصر كاتب السر ت ٨٤١هـ/١٤٣٨م، اقتضى خلع القاضي ابن حجر نفسه من القضاء، لكن أعاده السلطان لمنصبه، ووجد له ولاية ثانية، وأضاف

(١) ابن العماد: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العسكري الحنبلي ت: ١٠٨٩هـ/١٦٧٨م: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط ١، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م، ج ٨، ص ٥٣٣.

(٢) وقف الطرحاء: لتغسيل فقراء المسلمين، وتكفينهم، ودفنهم، وهو من أكثر الأوقاف نفعًا، ومنها تربة الظاهرية بالقرافة، ومدرسة الظاهر بخط بين القصرين من القاهرة، والجامع الظاهري خارج باب الفتوح من القاهرة، المقريزي: السلوك لمعرفة دول الملوك، ج ٢، ص ٩٩.

(٣) ابن شاهين: نيل الأمل في ذيل الدول، ج ٤، ص ١١٧.

(٤) المقريزي: السلوك لمعرفة دول الملوك، ج ٧، ص ٦٥.

إليه نظر الأوقاف، ونظر وقف بغا التركماني، ووقف قراقوش، ونظر وقف المدرسة الطبرسية بجانب الجامع الأزهر، وأكد عليه في عدم قبول رسالة متوجهه، ولايؤجر وقفاً لذي جاه، مؤكداً عليه أن ما أحسن ذلك لو دام، وكانت وفاة القاضي ابن حجر سنة ٨٥٢هـ/ ١٤٤٨م^(١) فتأكيد السلطان عليه بمنع المحسوبية في أمر الأوقاف، فلا يقبل أي خطابات توصية، ولايؤجر وقفاً لذي جاه أي لمن لا يستحق، هذه من الأمور التي تؤكد ثقته فيه وعلى قدرة القضاة في الارتقاء بما هو موكل إليهم، وهذا ما ثبت عنهم، وأيضاً يؤكد على أهمية حرص سلاطين المماليك على استقرار أمور الأوقاف لمستحقيها، رغم كل ما أخذ عليهم من المآخذ.

وهناك من القضاة من قام بعزل نفسه من وظيفته حرصاً على مال الأوقاف وذلك مثلما حدث من القاضي محمد بن أحمد بن عمر بن الضياء محمد بن عثمان بن عبيد الله بن عمر الشهير بابن العجمي، ولى قضاء حلب^(٢) وولي الأوقاف، لكنه عزل نفسه بعد أربعة أشهر؛ لأن نائب حلب طلب منه قرضاً من مال الأوقاف، أو من مال الأيتام؛ فلم يجبه وفضل ترك منصبه، وكانت وفاته سنة ٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م^(٣)

ومن زهد في أمر الأوقاف: القاضي فرج بن محمد بن محمد الزين بن الأمير ناصر الدين الحموي الشافعي، عرض عليه قضاء الشافعية سنة ٨٦٨هـ/ ١٤٦٣م، ولم يقبل في بادئ الأمر، لكن أشير عليه بالقبول، فأجاب، وكانت مباشرته للقضاء محمودة، وباشر الأوقاف وتعفف عنها، وأعرض عن القضاء، لكن تم إعادته إليه، وكانت وفاته سنة ٨٩٦هـ/ ١٤٩٠م^(٤) كان من الأتقياء الذين يتورعون ومع ذلك كان رجال

(١) المقريزي: السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص٣٨٨.

(٢) ابن شاهين: نيل الأمل في نيل الدول، ج٦، ص١٦٤.

(٣) السخاوي: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج٧، ص٣٠.

(٤) السخاوي: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج٦، ص١٦٩.

الدولة يثقون به ولا يتركونه يتنازل عن منصبه.

ثانياً: القضاة وإهدار الأوقاف والتفريط فيها:

لم يكن كل القضاة على نفس الدرجة من العناية والرعاية للأوقاف بل كان هناك جانب سلبي في هذا الصدد، فهناك من تسبب ابنه في اتلاف مال الأوقاف : مثل ابن القاضي الحنبلي ، فقد وقعت الشكوى ضده لأنه باع أوقاف الأيتام ، وقبض ثمنها، وليس هذا فقط بل أتلفه في المحرمات ، فطلب والده تقي الدين أحمد بن عز الدين عمر الذي ولي القضاء سنة ٧١٢هـ/١٣١٢م ، وسئل عن أموال الأوقاف التي باعها، فاعتذر عن ذلك بما لا يقبل وطلب مهلة للسداد، فأمر السلطان الناصر محمد بن قلاوون متولي القاهرة بتسليمه وضربه إلى أن يحضر المال جميعه، وأخذ السلطان يقول للأمرءاء: انظروا هذا الذي جرى علينا من أولاد القضاة، وذكر ما حدث من ابن القاضي الحنبلي، وما حدث منه، وأراد أن يوقع به وبابنه المكروه، لكنهم تلطفوا به في أمرهما، وطلبوا منه الستر على القاضي لكبر سنه وشهرته وكانت وفاته سنة ٧٢٦هـ/١٣٢٥م^(١)

وهناك من القضاة من خشي نفوذ السلطان، وخالف ما حكم به غيره :وذلك مثل ما ورد عن القاضي الحريري من صلابة موقفه في أمر الأوقاف وتم عزله على أثر ذلك، وأعيد لمنصبه ثانية، لكن جاء غيره فوافق على ما رفضه: وذلك لما أقام بمصر قاضياً، كان ليكتمر الساقى ت ٧٣٣هـ/١٣٣٢م إصطبل بأرض بركة الفيل لورثة الملك الظاهر وقفاً، فتعرض لهم، وقال: هذه الأرض زادت معكم، فتوجه وكيل بيت المال ونائب الحكم، لإثبات ذلك بقياس الأرض فما زادت شيئاً!! ثم أرسلوهم مرة أخرى فقاموا بالتحايل على الزيادة وقالوا لهم : أعطونا أرض الإصطبل بالزيادة، فقالوا: نحن نشهد علي أنفسنا بقبض الأجرة ونعوض، فقيل للسلطان قلاوون ت ٧٤١هـ/١٣٤٠م:

(١)المقريزي : السلوك لمعرفة دول الملوك ،ج٣، ص٢٣٩.

في مذهب أبي حنيفة يجوز التعويض، فقال لابن الحريري عن ذلك، ليحكم به، فقال: هذه رواية عن أبي يوسف وحده، ولا أعمل بها^(١)، وقام من مجلس السلطان وهو ثابت على رأيه: أنه لا يجوز الاستبدال عنده، وكل منهما قد امتلأ غضبًا من الآخر، ومما زاد الموقف سوءاً، أن النصارى وجدوا ذلك سبيلاً للطعن عليه، لأنه كان قد تعرض لكتابهم بالإهانة، وإذا وجد منهم ركباً أنزله ونكل به، لكن لجأ السلطان لأحد نوابه فأجاز الاستبدال، وكانت وفاة الحريري سنة ٧٢٨هـ/١٣٢٧م^(٢)

وما حدث في يوم الخميس الحادى عشر ربيع الأول سنة ٧٢٤هـ/١٣٢٣م، من وشى الخدام للملك المنصور أبي بكر، بقاضي القضاة عز الدين عبد العزيز بن جماعة، بأنه استولى على الأوقاف هو وبعض أقاربه، وأنهم لم يوصلوا أربابها استحقاقهم، فعزله السلطان، ورغم سعى عز الدين للعودة لمنصبه لكن لم يفلح في ذلك، وكانت وفاته سنة ٧٦٧هـ/١٣٦٥م^(٣)

ورغم حرص العديد من القضاة على رفض الاستبدال، كان هناك من تساهل فيه كعمر بن إبراهيم بن محمد بن عمر، وعرف بابن العديم وبابن أبي جرادة^(٤)، ولي قضاء العسكر ب حلب، وناب في الحكم فيها عن أبيه، ونزل القاهرة وولى بها القضاء، كان من أشد القضاة جرأة وجمعاً للمال من غير حله، وأفرط في استبدال الأوقاف، وتظاهر

(١) الصفي: أعيان العصر وأعوان النصر، ج٤، ص٥٦٣.

(٢) ابن حجر العسقلاني: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج٥، ص٢٩٠.

(٣) المقرئ: السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٣، ص٣٨٠.

(٤) وهو غير عمر بن أحمد بن هبة الله، صاحب جمال الدين ابن العديم العفيلي، الحلبي المعروف بـ"ابن أبي جرادة"، صاحب كتاب بغية الطلب في تاريخ حلب، المولود سنة ٥٨٨هـ/١١٩٢م، والمتوفى سنة ٦٦٠هـ/١٢٦١م، ابن قطلوبغا: أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطْلُوغَا السُودُونِي ت: ٨٧٩هـ/١٤٧٤م: تاج التراجم، ترجمة محمد خير رمضان، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢م، ص٢٢٢.

بالربا^(١)، وكان أوصاه أبوه قبل وفاته أن لا يترك منصب القضاء، حتى لو ذهب فيه جميع ما تركه، فعمل بالوصية، ورشا ليصل إلى الحكم إلى أن وليه، ثم صار يرشي رجال الدولة بأوقاف الحنفية، فكان يؤجرها لمن يخطر بباله منهم بأبخس أجرة؛ ليكون عوناً له على مقاصده، حتى كاد أن يخربها، ولو دام قليلاً لخربت كلها، ومع ذلك هو من بيت علم ورياسة ووقضاء أفتى ودرس توفي سنة ٨١١هـ/١٤٠٨م^(٢) في سنة ٨٠٢هـ/١٣٩٩م، ضرب القاضي صدر الدين ابن الآدمي على مقعدته بضعة عشر عصي في محاكمة جرت بينه وبين ابن سنقر ت ٨٠٩هـ/١٤٠٦م، وذلك بسبب إجازة بجهة وقف الخاتونية، حيث وجه الحاجب اليمين عليه في شيء أنكره؛ فخرج يحلف!! ثم رجع وظهر بخلاف ما قال!! ففهم الحاجب أنه يكذب، وكانهم ترجموه له فكلمه كلاماً ثم ضربه، وكانت وفاته سنة ٨١٦هـ/١٤١٣م^(٣)

وهناك من اتهم بإهدار مال الأوقاف لكنه برئ من تلك التهمة القاضي : محمد بن عطاء بن فضل الله بن الرازي الهروي الشافعي، الذي ولي القضاء وكتابة السر، وكان يتشبه بعد ولايته بهيئة الأعاجم، فأقام مدة، لكن بعد ذلك لبس زي قضاة مصر، وساق الأبيات التي أولها:

يا أيها الملك المؤيد دعوة من مخلص في حبه لك يفصح

ولكن غالب الفقهاء تعصبوا عليه وبالغوا في التشنيع ضده، ورموه بعظام

الأمور، وادعوا عليه بإهدار مال الأوقاف وتوجهوا به ماشياً، ومنعوه من الركوب إلى

(١) السخاوي: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج٦، ص٦٦.

(٢) ابن حجر العسقلاني: إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، ج٧، ص٢٤٥.

(٣) ابن حجي: تاريخ ابن حجي، ج١، ص٤٣٤.

دار القضاء إلى غير ذلك مما بسط في الحوادث، ولكن رغم ذلك كان معدودًا من أعيان الأئمة العلماء، وكانت وفاته سنة ٨٢٩هـ/١٤٢٥م^(١).

ومما ورد في هذا الباب أن بعض قضاة المدينة يعطون بعض مال الأوقاف لأصحاب النفوذ والشوكة ليتجروا به، وهذه مخاطرة كبيرة، لأنها تؤدي إلى أن يمتلك المستأجر أو المضارب ذلك المال، فتضيع بذلك حقوق كثيرة من مال الأوقاف لا يمكن استيفائها^(٢).

فرغم حرص الكثير من القضاة على حفظ مال الأوقاف، حتى أنهم كثيرًا ما تنازلوا عن روايتهم، تبرعًا منهم للأوقاف التي تحت أيديهم، إلا أن الأمر لم يسلم من وجود حاسدين لهم، ورغم أن الأمر لم يسلم من وجود المفسدين والمهدرين لمال الأوقاف، وإن كانوا قلة إلا أنهم يصبحون أكثر وضوحًا ويذاع صيتهم عند الناس أكثر من الصالحين، لكن في النهاية الوجه الحقيقي هو الذي يبقى أثره، أما غير ذلك فلا قيمة له .

(١) وليد بن أحمد الحسين الزبيري وآخرون: الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة (من القرن الأول إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم)، مجلة الحكمة، مانشستر، بريطانيا، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣ م، ج٣، ص٢٢٣٢.

(٢) محمد حسين أحمد: علاقة قضاة المدينة المنورة بالسلطنة المملوكية، ص٢٠.

الخاتمة

إن أمر الأوقاف في العصر المملوكي كان غاية في الصعوبة والتعقيد؛ لأن مال الأوقاف كان الملجأ لكل حاكم أو سلطان أو أمير عند الضيق، ومطمعاً للزيادة في ثروتهم عند الرخاء، ولم يكن والي الأوقاف يسلم من الخضوع لهم، ولم يكن يسلم من النقد صالحاً كان أو فاسداً، لكن كان إسناد أمرها في بعض الأحيان للقضاة، من حسن طالعها، فقد أحسنوا من حالها وأصلحوا من شأنها أكثر من غيرهم، ولكن قلة منهم من فعلت غير ذلك، وخلص هذا البحث لعدة نتائج، كالتالي:

١- الوقف من السنن الصالحة في المجتمع الإسلامي، أصلح من شأن عامة الناس، وبخاصة من كانوا في حاجة ماسة إليه.

٢- العصر المملوكي ليس فقط من أزهى العصور التي ازدهر في عهدها أمر الأوقاف، بل من أزهى العصور التي تركت آثاراً ووقفية خالدة شاهدة على عظمتها، وعظمة هذا العصر.

٣- الأوقاف في العصر الحالي هي امتداد طبيعي للعصور السابقة خاصة المملوكي منها، فقد اعتاد الملوك والسلاطين والأمراء، على إكمال مسيرة سابقينهم، مما عم النفع بهم على شعوبهم.

٤- لم تكن كل الأوقاف تسند للقضاة، بل كانت تسند للأمراء وكاتبى السر والفقهاء، ووارثيها من أهليهم، وغيرهم، لكن تميز القضاة عن غيرهم بتثبتهم وتحققهم وتشددهم في كل أمور الأوقاف واستحقاقاتها.

٥- كانت ولاية الأوقاف تسند للقضاة علي كافة مذاهبهم لكن الأولى والأكثر منهم جميعاً كانوا قضاة الشافعية، بحكم أنه المذهب الغالب في الدولة المملوكية.

٦- كان من القضاة من ساعات سيرته عامة إلا في ولايته للأوقاف فقدت حمدت علي غير العادة.

٧- هناك أوقاف ذات مكانة هامة كانت ستذهب مستحقاتها سدى، لولا أن قيض الله

- لها قضاة صالحين استطاعوا حمايتها من وجوه الطامعين.
- ٨- هناك قضاة على غير العادة لم يتقاضوا رواتبهم عامة أو لمدة معينة، تورعًا وتنازلًا منهم لوقف المسلمين .
- ٩- رغم سلطة سلاطين المماليك القوية، وقدرتهم على إقرار أمور الوقف دون القضاة القائمين عليه، إلا أنهم في غالب الأحيان لا يفعلون ذلك دون رضاهم، حتى لو كان الإيجاب هو الخيار الأخير.
- ١٠- كانت ولاية القضاة تتولى حل المنازعات التي تنشأ بين الأوقاف والمستفيدين منها، إضافة إلى الحفاظ على حقوق الوقف من التلاعب أو الإساءة.
- ١١- كان القاضي يشرف على الإيرادات الواردة من الأوقاف ويتأكد من صرفها على الأغراض المخصصة لها، مثل بناء المساجد والمدارس وتوزيع المساعدات على الفقراء.
- ١٢- كان من مهام القاضي الحفاظ على الأوقاف وتطويرها، بما في ذلك الحفاظ على العقارات الموقوفة ضد التعدي أو إهمال الصيانة.
- ١٣- القضاة كانوا عمدة الدولة في العصر المملوكي؛ لأنه رغم كل ما كان عليهم من ضغوط ، فقد نجحوا في أحيان كثيرة في إنقاذ الأوقاف من أن تمتد لها أيدي الطامعين
- ١٤- كان حرص القضاة على مال الأوقاف سببًا رئيسًا في فصل منصب قاضي القضاة الأوحده على مذهب أهل السنة والجماعة إلى وجود أربعة مناصب كل قاضٍ على حده من المذاهب الأربعة.

ملحق بأسماء القضاة الواردة أسماؤهم بالبحث:

م	الإسم	سنة الوفاة
١-	ناج الدين عبد الوهاب ابن بنت الأعن.	١٢٦٥هـ/١٢٦٦م
٢-	أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان	٦٨١ هـ / ١٢٨٢ م
٣-	محمد بن عبد الرحمن بن فوج ناصر الدين ابن المقدسي.	٦٨٩هـ/١٢٩٠م
٤-	إسماعيل بن هبة الله بن علي الحميري عز الدين الأسنائي.	٧٠٠هـ/١٣٠٠م
٥-	ابن دقيق العيد محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري.	٧٠٢هـ/١٣٠٢م
٦-	محمد بن عثمان شرف الدين النهاوندي .	٧٠٤هـ/١٣٠٤م
٧-	علي بن عيسى بن سليمان بن رمضان بن أبي الكرم.	٧١٠هـ/١٣١٠م
٨-	إبراهيم بن هبة الله بن علي الحميري الأسنائي .	٧٢١هـ/١٣٢١م
٩-	بدر الدين أبو عبد الله الأمدي الحنبلي ابن الحداد.	٧٢٤هـ/١٣٢٣م
١٠-	ثقي الدين أحمد بن عز الدين عمر .	٧٢٦هـ/١٣٢٥م
١١-	شمس الدين بن الحريري محمد بن عثمان بن أبي الحسن .	٧٢٨هـ/١٣٢٧م
١٢-	عبد القادر بن أبي القاسم ابن علي الأسنائي	٧٣٠هـ/١٣٢٩م
١٣-	بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة.	٧٣٣هـ/١٣٣٢م
١٤-	سليمان بن عمر بن سلم الزرعي، جمال الدين أبو الربيع.	٧٣٤هـ/١٣٣٣م
١٥-	جلال الدين أبو عبد الله القزويني الشافعي .	٧٣٩هـ/١٣٢٨م
١٦-	محمد بن أسعد بن حمزة بن القلانسي النميمي.	٧٤٨هـ/١٣٤٧م
١٧-	علم الدين عبد الله بن ناج الدين أحمد بن إبراهيم بن زنبور.	٧٥٥هـ/١٣٥٤م
١٨-	ضياء الدين يوسف بن خطيب بيت الأبار	٧٦١هـ/١٣٥٩م
١٩-	محمد بن عثمان بن الصرخدي المعروف بناج الدين الكركي.	٧٦٥هـ/١٣٦٣م
٢٠-	عز الدين عبد العزيز بن جماعة.	٧٦٧هـ/١٣٦٥م

٢١-	شهاب الدين بن شمس الدين الجهني الشهير بابن البارزي .	١٣٦٧هـ/ ١٣٦٧م
٢٢-	عمر بن اسحاق بن أحمد الغزنوي الحنفي سراج الدين الهندي	١٣٧١هـ/ ١٣٧١م
٢٣-	محمد بن عبد البر بن يحيى بهاء الدين أبو البقاء السبكي.	١٣٧٥هـ/ ١٣٧٥م
٢٤-	صالح بن أحمد بن عمر أبو النسك الحلبي الشهير بابن السفاغ	١٣٧٧هـ/ ١٣٧٧م
٢٥-	شمس الدين محمد بن الوحيد الدمشقي .	١٣٨٧هـ/ ١٣٨٧م
٢٦-	برهان الدين ابن جماعة .	١٣٨٨هـ/ ١٣٨٨م
٢٧-	البدرد محمد بن عمر سراج الدين البلقيني .	١٣٨٨هـ/ ١٣٨٨م
٢٨-	محمد بن عبد الدائم بن محمد ناصر الدين الشهير بابن بنت المليلق.	١٣٩٥هـ/ ١٣٩٥م
٢٩-	ناج الدين أحمد بن القاضي فنج الدين محمد بن إبراهيم.	١٣٩٧هـ/ ١٣٩٧م
٣٠-	أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد البر السبكي بن أبي البقاء.	١٤٠٠هـ/ ١٤٠٠م
٣١-	يوسف بن موسى بن محمد بن أحمد بن أبي نكين المملطي.	١٤٠٠هـ/ ١٤٠٠م
٣٢-	عمر بن إبراهيم بن محمد بن عمر وعرف بابن العديس .	١٤٠٨هـ/ ١٤٠٨م
٣٣-	شهاب الدين أبو العباس أحمد بن ناصر الصفدي الباعوني .	١٤١٣هـ/ ١٤١٣م
٣٤-	علي بن محمد بن محمد أبو الحسن صدر الدين ابن الأديمي.	١٤١٣هـ/ ١٤١٣م
٣٥-	فنج الله بن مسنصر بن نفيس النبرزي الحنفي الداوودي .	١٤١٣هـ/ ١٤١٣م
٣٦-	محمد بن عبد الله بن ظهيرة	١٤١٤هـ/ ١٤١٤م
٣٧-	محمد بن عطاء بن فضل الله بن الرازي الهروي الشافعي.	١٤٢٥هـ/ ١٤٢٥م
٣٨-	حسن بن أحمد بن مكّي بن فنج بدر الدين بن المجد العلقمي.	١٤٢٩هـ/ ١٤٢٩م
٣٩-	صلاح الدين محمد ابن صاحب بدر الدين حسن بن نصر الله.	١٤٣٧هـ/ ١٤٣٧م
٤٠-	محمد بن علي أبو عبد الله بن النور القاياني القاهري.	١٤٤٦هـ/ ١٤٤٦م
٤١-	ابن حجر العسقلاني أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد	١٤٤٨هـ/ ١٤٤٨م
٤٢-	علي بن إبراهيم بن سليمان بن إبراهيم ويعرف بابن غنيمته.	١٤٥١هـ/ ١٤٥١م
٤٣-	محمد بن أحمد بن عمر بن الضياء الشهير بابن العجمي.	١٤٥٣هـ/ ١٤٥٣م

١٣٦٢هـ/١٣٦٢م	سعد الدين سعد الديرى المقدسي .	٤٤-
١٤٦٦هـ/١٤٦٦م	عبد الخفار بن محمد بن موسى بن مسعود الزين السمديسي.	٤٥-
١٤٩٠هـ/١٤٩٠م	عبد الوهاب بن عمر بن الحسين الناجح الحسيني.	٤٦-
١٥٢١هـ/١٥٢١م	زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الزين الأنصاري السنبكي.	٤٧-

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

- ١- بدر الدين العيني: أبو محمد محمود بن أحمد حسين العينتابي الحنفى ت ٨٥٥هـ/١٤٥١م : عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، تحقيق محمد أمين، دار الكتب والوثائق المصرية، القاهرة، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
- ٢- ابن تغرى بردي :يوسف بن تغرى بردي بن عبد الله الظاهري ت ٨٧٤هـ/١٣٧٢م: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة،وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.
- ٣- : المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، تحقيق : محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ٤- ابن الجزري : تاريخ حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه، تحقيق عمر عبد السلام تدمري،المكتبة العصرية ، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ٥- الجوهري:أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ت: ٣٩٣هـ/١٠٠٢م: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية،تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ، بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.
- ٦- ابن حجر العسقلاني: شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ/١٤٤٨م: إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ،تحقيق محمد عبد المعيد خان، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٤٠٦ هـ /١٩٨٦م.
- ٧-:الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق محمد عبد المعيد رمضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد، الهند.

٨-رفع الإصر عن قضاة مصر، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م.

٩- ابن حجي: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حجي الدمشقي ٨١٦ هـ / ١٤١٣ م: تاريخ ابن حجي: حوادث ووفيات: (٧٩٦ - ٨١٥ هـ / ١٣٩٣ - ١٤١٢ م) علق عليه أبو يحيى عبد الله الكندري، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.

١٠- ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد بن محمد ولي الدين الحضرمي الإشبيلي ت: ٨٠٨ هـ / ١٤٠٥ م : ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.

١١- الذهبي : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ت ٧٤٨ هـ / ١٣٤٧ م : تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.

١٢- سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الارنؤوط ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط ٩، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .

١٣-:العبر في خبر من غير، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

١٤-:معجم الشيوخ الكبير للذهبي، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

١٥-السبكي: تاج الدين بن علي بن عبد الكافي ت ٧٧١ هـ / ١٣٦٩ م: طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الطلو، هجر

للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢ ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

١٦- السخاوي: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن عثمان بن محمد السخاوي ت: ٩٠٢هـ / ١٤٩٦م: التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، الكتب العلمية، بيروت، ط١ ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.

١٧-: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت .

١٨- ابن شاکر: محمد بن شاکر الکتبی ت ٧٦٤هـ / ١٣٦٣م: فوات الوفيات، دار صادر، بيروت، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.

١٩- ابن شاهين: زين الدين عبد الباسط بن أبي الصفاء الظاهريّ الملطي ثم القاهري الحنفي ت ٩٢٠هـ / ١٥١٤م : نيل الأمل في ذيل الدول، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط١ ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م .

٢٠- الصفدي: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ت ٧٦٤هـ / ١٣٦٢م : أعيان العصر وأعوان النصر، تحقيق علي أبو زيد، نبيل أبو عشمة، محمد موعد، محمود سالم محمد، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١ ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

٢١-: الوافي بالوفيات ، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث ، بيروت، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.

٢٢- ابن العماد: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي ت: ١٠٨٩هـ / ١٦٧٨م: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط١ ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

٢٣- ابن قطلوبغا: أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطْلُوبِغا السوداني ت:
١٤٧٩هـ/١٤٧٤م: تاج التراجم، ترجمة محمد خير رمضان، دار القلم، دمشق،
ط١، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م.

٢٤- القلقشندي: أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي ثم القاهري
ت ٨٢١هـ/١٤١٨م : صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، تحقيق يوسف علي
طويل، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٨م، /١٩٨٧م.

٢٥- ابن كثير : أبو الفداء اسماعيل بن كثير الدمشقي ت ٧٧٤ هـ/١٣٧٢م:
البداية والنهاية ، تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١،
١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

٢٦- مجير الدين العليمي: عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن المقدسي الحنبلي
ت ٩٢٨ هـ/١٥٢١م : التاريخ المعتبر في أنباء من غير «وهو كتاب جامع
لتاريخ الأنبياء وتاريخ الإسلام وتراجم أئمة العظام إلى مبتدأ القرن العاشر
الهجري»، دار النوادر، سوريا ، ط١، ١٤٣١ هـ / ٢٠١١ م.

٢٧- المقرئزي: أحمد بن علي بن عبد القادر أبو العباس الحسيني العبيدي ت
٨٤٥هـ/١٤٤١م: السلوك لمعرفة دول الملوك ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ،
دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.

٢٨- ابن منظور: محمد بن مكرم بن علي جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي
ت: ٧١١هـ/١٣١١م: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣،
١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٢٩- النعيمي: عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي ت ٩٢٧هـ/١٥٢٠م: الدارس
في تاريخ المدارس، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١
، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

٣٠- النويري : شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري ت ٧٣٣هـ / ١٣٣٣م :
نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق : مفيد قمحية وجماعة، دار الكتب
العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م .

ثانياً: المراجع

٣١- فايز إبراهيم الزملي: الأوقاف في فلسطين في عهد المماليك (٦٤٨-
٩٢٢هـ / ١٢٥٠-١٥١٧م) رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية
، غزة، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م .

٣٢- وليد بن أحمد الحسين الزبيري وآخرون: الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة
التفسير والإقراء والنحو واللغة (من القرن الأول إلى المعاصرين مع دراسة
لعقائدهم وشيء من طرائفهم)، مجلة الحكمة، ماتشستر ، بريطانيا، ط ١ ،
١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣ م .

٣٣- يوسف بن حسن بن عبد الهادي المبرد: محض الصواب في فضائل أمير
المؤمنين عمر بن الخطاب، تحقيق عبد العزيز بن محمد بن عبد المحسن ،
عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية
السعودية ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠ م .

ثالثاً: الدوريات:

٣٤- آمنة بنت حسين محمد علي: الأوقاف وأثرها في الحياة الثقافية بالمدينة المنورة
في العصر المملوكي، مجلة الخليج للتاريخ والآثار، مجلس التعاون لدول الخليج
العربية، العدد ١٤٣٠، ١٤٥٠هـ / ٢٠١٠ م .

٣٥- سارة يوسف أحمد فاضل: الأوقاف ودورها في تنمية الوعي الثقافي عصر سلاطين المماليك (٦٤٨-٩٢٣هـ/ ١٢٥٠-١٥١٧م)، مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد، إبريل ١٤٤٥هـ / ٢٠٢٤م.

٣٦- سحر عبد الله محمد: مؤسسة القضاء في دولة المماليك (دراسة تاريخية)، مجلة آداب المستنصرية، الجامعة المستنصرية، العدد ٨٢، ١٤٤٠هـ / ٢٠١٨م.

٣٧- سهاد نصيف جاسم: الوقف الإسلامي في العصر المملوكي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد ١، المجلد ٢٥، ١٤٤٠هـ / ٢٠١٨م.

٣٨- عاطف عبد الدايم عبد الحي: الأوقاف الإسلامية في العصر المملوكي ودورها في التنمية المستدامة، مجلة كلية الآداب، جامعة الفيوم، العدد ٤، ١٤٣١هـ / ٢٠١١م.

٣٩- عبد الله صالح حامد أحمد: شرط الواقف وقضايا الاستبدال، الأمانة العامة للأوقاف، إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية، الكويت، السنة الثالثة، العدد ٥، ١٤٢٤م / ٢٠٠٣م.

٤٠- عبير إبراهيم علي حطب: الإجراءات التنفيذية للروك في عصر سلاطين المماليك بمصر (٦٤٨-٩٢٣هـ/ ١٢٥٠-١٥١٧م)، مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، العدد ٤٨، المجلد ٢، ١٤٣٩هـ / ٢٠١٧م.

٤١- علي أحمد: القضاء في عصر المماليك، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، عدد ٨٧-٨٨، مجلد ١٤١٩، ٢٥هـ / ١٩٩٨م.

٤٢- عمار محمد النهار: الأوقاف الإسلامية وأثرها على النهضة العلمية في عصر المماليك، بحث مقدم إلى مؤتمر: أثر الوقف الإسلامي في النهضة

العلمية، جامعة الشارقة / ٩ - ١٠ مايو ١٤٣٢هـ / ٢٠١٠م.

٤٣- محمد أحمد هربود العيساوي: أبرز من تولى الحكم ومنصب قاضي القضاة في عهد الدولة الأيوبية -الديار المصرية وبلاد الشام أنموذجًا للفترة (٥٦٦-٦٤٨هـ/١١٧٠-١٢٥٠)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد ٦، المجلد ٢٣، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٦م.

٤٤- محمد حسين أحمد بور: علاقة قضاة المدينة المنورة بالسلطنة المملوكية ١٢٥٠هـ/١٢٥٠م إلى ٩٢٣هـ/١٥١٧م، المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، العدد ١٤٤٥، ٣٢هـ/ ٢٠٢٤م.

٤٥- محمد الرحيل غرابية : تعدد منصب قاضي القضاة في العصر المملوكي وآثاره (٦٦٣-٩٢٢هـ/١٢٦٥-١٥١٧م)، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، العدد ١٤١٦، ١٣هـ/ ١٩٩٥م.

٤٦- نجلاء مصطفى شيحة: وكيل بيت المال النائب القضائي لسلطنة المماليك (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)، حولية كلية الآداب، جامعة بني سويف، مجلد ٣، ١٤٣٠م.